مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٢٥) رمضان ١٤٤٣هـ - إبريل ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. شيرين جابر
د.ميلود عامر حاج
د.سمر الباجوري
د.مروة صبحي منتصر

بشرى جاسم محمد
وليم بيتر
داليا يسري

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٢٥)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **إستراتيجية الحزام والطريق في منطقة شمال إفريقيا عقب الأزمة الروسية الأوكرانية**

د. شيرين جابر، باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية..... ٨

- **الدولة في إفريقيا بين أزمة البناء وشبح الهشاشة**

د. ميلود عامر حاج، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر ١٧

- **إفريقيا في عام الأزمات: ما بين التعافي من أزمة كوفيد-١٩ وانعكاسات الصراع الروسي الأوكراني**

د. سمر الباجوري، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.. ..... ٢٥

- **الدور المتنامي لمقاولي الأمن الصينيين في إفريقيا: التحديات والأجندات الخفية**

د. مروة صبحي منتصر، مدرس العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة. ٣٤

- **دبلوماسية بايدن في إدارة أزمات القرن الإفريقي...تحديات وفرص**

بشرى جاسم محمد، باحثة متخصصة في السياسات الإفريقية، بغداد..... ٤٢

- **العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين دول الجوار «دراسة حالة جنوب السودان والسودان»**

وليم بيتر، كاتب صحافي من جنوب السودان، جوبا..... ٥١

- **تكلفة الحرب في أوكرانيا على حدود الدور الروسي في إفريقيا**

داليا يسري، باحث متخصص في الشؤون الأوراسية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة. ٦٢

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

تُهدّد القارة الإفريقية اليوم – على المستوى الاقتصادي والاجتماعي – مخاطر عدة؛ تبدو بعضها تقليدية في بعض جوانبها، وأخرى مستحدثة. وجميعها يعود إلى بنى اقتصادية متوارثة، رغم التحسن الملحوظ في العديد من القطاعات والمستويات. لكن بعض التعقيدات جاءت نتيجة تضافر التقليدي مع مجريات الأحداث الدولية، وتتمثل هذه المخاطر في التضخم، والجفاف، والنقص الفادح الذي أصاب الأمن الغذائي للملايين من سكان بعض الأقاليم؛ وهو وضع فاقمته جائحة كوفيد -١٩، ثم عمقته تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

لقد بلغ عدد الذين أصابتهم المجاعة في مطلع ٢٠٢٢م في غربي إفريقيا نحو ٢٧ مليون شخص، وقد يصل عددهم إلى ٣٨ مليونا في الأشهر المقبلة. وهذا وضع غذائي، صنفته المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة، بالأسوأ منذ ١٠ سنوات. والدول الأكثر تضررا هي تشاد، ومالي، ونيجيريا، والنيجر، وبوركينافاسو. لقد تناقص إنتاج الحبوب بنسبة الثلث في بعض المناطق الساحلية. ثلاثة عوامل تضافرت مع بعضها، وهي: الجفاف، والفيضانات، والنزاعات. علاوة على ما ذكر آنفا، وهي وضعية صعبة، دفعت بالملايين من السكان إلى النزوح عن أراضيهم، والهجرة الداخلية.

وهذه الوضعية ذاتها، تُهدّد منطقة شرق إفريقيا؛ حيث اعتادت الحكومات على استيراد حوالي ٩٠٪ من احتياجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، لكن الأمر ازداد سوءا بفعل موسم جاف، مع آثار ومخلفات بقية العوامل البشرية والظرفية والطبيعية. مما جعل المجاعة تُهدّد ما لا يقل عن ٢٨ مليون ساكن. والبلدان المعنية بالأساس هي جنوب السودان، والصومال، وكينيا، وبعض الأقاليم الإثيوبية. وجميعها تشهد نزاعات وحروب وأزمات سياسية منذ سنوات، وأحيانا عقود. مما انجر عنه – في مطلع سنة ٢٠٢٢م، نزوح ما لا يقل عن ١٣ مليون شخص عن أراضيهم في إثيوبيا، والصومال، وكينيا، في حين يُهدّد ٨ ملايين ساكن في جنوب السودان نقص في الأمن الغذائي خلال الموسم القادم (مايو ويونيو).

إن مثل هذه الأوضاع، يتوقع أنها ستتفاقم في الأشهر المقبلة؛ حيث ستشهد الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرا للكثير من المواد الغذائية، مما يزيد في تعقيد حياة الفئات والشرائح ذات الوضعية الهشة في المجتمعات الإفريقية، وبعض الدول الإفريقية سوف تشهد صعوبات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، صعبة قد تتحول إلى أزمات عميقة، تُهدّد استقرارها؛ إذ بعضها مهدد بالإفلاس والعجز عن تسديد ديونها.

إستراتيجية الحزام والطريق في منطقة شمال إفريقيا عقب الأزمة الروسية الأوكرانية

د. شيرين جابر، باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.*

الكلمات المفتاحية

استراتيجية الحزام والطريق، الصين، دول شمال إفريقيا، الأزمة الروسية الأوكرانية، التعاون الاقتصادي.

زاد نفوذ الصين بشكل إستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا، مستغلة في ذلك تراجع النفوذ الغربي في المنطقة، وخاصة عقب الأزمة الروسية الأوكرانية، على الرغم من الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة؛ لأنها واقعة على تقاطع ثلاث مناطق رئيسة، وهي: الشرق الأوسط، وإفريقيا، والبحر المتوسط. ومن ثم؛ تحاول الصين أن تهيئ منطقة شمال إفريقيا للقيام بدور حيوي بارز في الربط بين كل من آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وهذا يعد هدفا استراتيجيا لمبادرة الحزام والطريق. وبالرغم من أن مبادرة الحزام والطريق لا تتضمن رسميًا دولًا من شمال إفريقيا سوى مصر، إلا أن الصين قامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع كل دول شمال إفريقيا، تتضمن التسهيل التجاري والشراكات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، والمساعدات التقنية، فضلا عن تأمين الوصول إلى الغاز والنفط الجزائري والليبي؛ وهو ما يدلل على اهتمام الصين بمنطقة شمال إفريقيا، ورغبتها في توسيع انتشارها بالمنطقة.

تحاول الورقة البحثية الإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: ما حدود الدور الذي تقوم به الصين، وما طبيعته، وفقًا لمبادرة الحزام والطريق في منطقة شمال إفريقيا، عقب الأزمة الروسية الأوكرانية، في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة في الوقت الراهن؟

ومن ثم؛ تنطلق الدراسة من فرضية أساسية، مفادها أن الفرص الاستراتيجية لدعم العلاقات الصينية في شمال إفريقيا، عقب مبادرة الحزام والطريق، تفوق التحديات التي تواجهها، ومن ثم تحاول الدراسة توضيح هذه الفرص من أجل العمل على استثمارها، للوصول إلى الشراكة الاستراتيجية الفعالة بين الأطراف، عقب الأزمة الروسية الأوكرانية، فضلا عن تناول التحديات التي تحتاج إلى إعادة نظر وتفكير، واتخاذ خطوات جادة من كلا من الطرفين، للحيلولة دونها.

أولا: الفرص الاستراتيجية للصين في شمال إفريقيا عقب مبادرة الحزام والطريق

تكمن مصلحة الصين الرئيسة في منطقة شمال إفريقيا، في استمرار الحصول على الغاز والنفط الليبي والجزائري، وخاصةً عقب الأزمة الأوكرانية؛ فقد أدى النمو الاقتصادي الملفت الذي شهدته الصين إلى تزايد حاجتها لمصادر الطاقة، بالإضافة إلى أنها تحاول اغتنام فرص الاستثمار، وإبرام العديد من مشاريع البنى التحتية، وإتاحة أسواق جديدة للمنتجات الصينية في منطقة شمال إفريقيا[١]، تركز استراتيجية الحزام والطريق على عدة محاور، سيتم تناولها من خلال التطبيق على منطقة شمال إفريقيا، وذلك على النحو التالي:

١- تنسيق السياسات

إن تنسيق السياسات هو أحد أعمدة مبادرة الحزام والطريق، وذلك من خلال إنشاء سلسلة من منصات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، المخصصة للمشروع، مع أكبر عدد ممكن من الدول، وخاصةً منطقة شمال إفريقيا؛ فتم تشكيل اللجان الثنائية، كي يتم تشجيع الدول الشريكة للصين على اقتراح أفكار ملموسة للتعريف، وتطوير المشروع الصيني، ويتم تنسيق السياسات أيضًا من خلال تنظيم زيارات رفيعة المستوى، والتبادلات بين الأحزاب السياسية، وبرامج تدريب لتشجيع الدول على التعرف على التجربة الصينية، وكل هذه المبادرات تحظى بتشجيع من قبل السلطات الصينية[٢].

تكاثرت الزيارات السياسية والدبلوماسية بين مسؤولين صينيين، وآخرين من دول شمال إفريقيا في السنوات الماضية؛ ففي سبتمبر عام ٢٠١٨م، خلال قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، التقى الرئيس الصيني «شي جين بينغ» بالرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، وبرئيس الوزراء التونسي آنذاك «يوسف الشاهد»، ورئيس الوزراء الجزائري آنذاك «أحمد أويحيى»[٣]. وتجددت الاجتماعات بين الرئيس السيسي والرئيس الصيني «شي» في إبريل عام ٢٠١٩م، خلال منتدى الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي، وقال شي: «إن حضور الرئيس المصري لمنتدى الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي، يعكس مشاركة مصر بإخلاص في مبادرة الحزام والطريق»[٤].

وفيما يتعلق بليبيا، فقد أعلنت الصين دعمها لجامعة الدول العربية في يونيو عام ٢٠٢٠م، فيما يتعلق بدورها الإيجابي بشأن القضية الليبية، وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية «لي جيان»: «إن الصين تدعم جامعة الدول العربية في أداء دورها الإيجابي بشأن القضية الليبية، وترحب بجميع الجهود المبذولة بشأن تخفيف حدة التوترات في ليبيا، بما فيها الجهود المصرية الفعالة»[٥].

وفي يونيو عام ٢٠٢١م، زار وزير الخارجية الصيني «وانج يي» الجزائر، ووصف الرئيس الجزائري «عبد المجيد تبون» علاقات بلاده مع بكين بـ «الأولوية الدبلوماسية». وتعهد وزير الخارجية الصيني بأن تعمل

بكين على «ترجمة ثقتهما السياسية المتبادلة مع الجزائر إلى نتائج ملموسة للتعاون، ومساعدة الجزائر على تسريع وتيرة التصنيع، وتعزيز قدرتها على التنمية المستقلة»[٦].

٢- دعم العلاقات الاقتصادية

تحظى منطقة شمال إفريقيا باهتمام اقتصادي كبير من قبل الصين؛ سواء أتعلق الأمر بالدول الغنية بمصادر الطاقة مثل الجزائر وليبيا، أم التي تتوافر بها المعادن مثل تونس والمغرب، وشكلت الزيارات المتبادلة بين الطرفين؛ الصين، ودول شمال إفريقيا، فرصة جيدة، لتحقيق شراكات اقتصادية ناجحة.

أقامت الصين والجزائر شراكة استراتيجية شاملة، هي الأولى من نوعها، بين علاقات الصين مع دول شمال إفريقيا؛ فتعمل الجزائر، التي تتطلع إلى أكبر ميزانية دفاعية في إفريقيا، إلى زيادة تعاونها مع الصين، على الرغم من أن روسيا تعد المورّد الرئيس للجزائر؛ ففي يناير الماضي باعت الصين للجزائر طائرات CH-٥ بدون طيّار، مسلحة بصواريخ مضادة للدبابات، وقنابل موجهة[٧]؛ ومن ثم تمكنت الصين من الولوج إلى السوق الجزائرية فيما يخص التسليح، والترسانة الدفاعية.

٣- دعم الاستثمار والتجارة والبنية التحتية

تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى تشجيع الشركات الصينية، والمؤسسات المالية الصينية، ودعمها لتوسيع دائرة مشاركتها في مجالات السكك الحديدية، والطرق العامة، والموانئ، والطيران، والكهرباء، والمحطات الأرضية للأقمار الصناعية، والعمل على إجراء التعاون في المشروعات الكبرى. وتهتم الشركات الصينية في الجزائر، بالمقام الأول، بقطاعات الطاقة، والبناء، والإسكان، فكان أن ظهرت في الجزائر مشروعات مهمة ذات تمويل وتشييد صيني، مثل فندق شيراتون، ودار أوبرا الجزائر، وجامع الجزائر، كما بنى عدد كبير من العمال الصينيين حيًا صينيًا في ضواحي مدينة الجزائر[٨].

وفي إبريل عام ٢٠١٩م، قامت شركة تهيئة مدينة محمد السادس تيك بطنجة -الشركة المسؤولة عن إنشاء المدينة - بتوقيع مذكرة تفاهم مع المجموعة الصينية CCCC الشهيرة في قطاع البناء والتجهيز[٩].

وفي عام ٢٠١٩م، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين وليبيا حوالي ٦,٢١ مليار دولار، ما يعكس زيادة بنسبة ١٦٠,١ في المئة على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساسًا إلى انتعاش صادرات النفط الليبي إلى الصين[١٠].

وتُعد الصين أكبر شريك تجاري لمصر؛ ففي النصف الأول من عام ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي حجم تجارة الصادرات والواردات بين الصين ومصر حوالي ٦,٦٧٦ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢,٣٪ على أساس سنوي، على الرغم من تفشي جائحة كورونا[١١]. كما تزايد الاستثمار الصيني في مصر، ويرجع ذلك إلى تعزيز

منطقة التعاون التجاري والاقتصادي في السويس، ويعد مصنع «جوشي مصر» لصناعة الفيبر جلاس الأكبر حجمًا من بين الاستثمارات الصينية في مصر، وذلك في مجال تكنولوجيا المعدات المتقدمة، كما أنه من أكبر مشروعات إنتاج الفيبر جلاس خارج الصين[١٢].

ويعد المغرب من الدول الأكثر انفتاحًا واستعدادًا للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق؛ نظرًا لاستراتيجيته الطموحة تجاه التصنيع، ومحاولة جذب الاستثمار الأجنبي، فظهر في استقصاء سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٩م، في أوائل الدول في منطقة شمال إفريقيا، باعتبارها الدولة رقم ٦٠ من واقع ١٩٠ دولة، وجاءت تونس في المرتبة رقم ٨٠، ثم جاءت مصر في المرتبة رقم ١٢٠، والجزائر في المرتبة رقم ١٥٧، وليبيا في المرتبة رقم ١٨٦ [١٣].

٤- التبادل الثقافي والأكاديمي

تنبّه الباحثون الصينيون إلى الضرر الثقافي الفادح، الناتج عن إغفال التفاعل الثقافي في مرحلة طريق الحرير القديم؛ فسارعوا إلى تصويب العلاقات الثقافية والأكاديمية؛ فاهتمت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق بالتبادل الثقافي، والأكاديمي، والإعلامي، مع دول شمال إفريقيا، والبحث عن نقاط الاهتمام المشتركة، كما يتم التنسيق لتقدم الصين المنح الدراسية لطلاب هذه الدول، من أجل الدراسة في الجامعات الصينية[١٤].

تحتضن شمال إفريقيا أربعة معاهد «كونفوشيوس»؛ ثلاثة في المغرب، وواحد بتونس، فضلا عن وجود فصل دراسي لـ «كونفوشيوس» في تونس[١٥]، وأنشأت الصين معهدين «كونفوشيوس»، وخمس قاعات كونفوشيوس في مصر، وتهدف هذه المعاهد للترويج للغة والثقافة الصينية، كما أنشأت ١٦ جامعة مصرية أقسامًا لتدريس اللغة الصينية، وفي سبتمبر عام ٢٠٢١م، وقعت الصين ومصر مذكرة تفاهم، بشأن تدريس اللغة الصينية في المدارس الإعدادية والثانوية كلغة أجنبية ثانية[١٦].

ثانيًا: الصين ومنطقة شمال إفريقيا عقب الأزمة الروسية الأوكرانية

لقد كانت التطورات السريعة للأزمة الروسية الأوكرانية، وعواقبها الإنسانية المروعة، مثار تساؤلات للكثير. وللأسف، فإن منطقة شمال إفريقيا مُعرضة لتداعيات كبيرة؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، فإن آثار الأزمة ستكون ملموسة - وإن كان بدرجات متفاوتة - على اقتصادات المنطقة، وقد تكون لها تبعات سلبية مُضاعفة على مستويات الأمن الغذائي والرفاه، عبر أرجاء المنطقة، فضلا عن تداعيات جائحة كورونا، وتعطل سلاسل الإمداد، ومشكلات داخلية تخص كل بلد من بلدانها.

ومن ثم، يمكننا تلخيص القنوات الرئيسة لتأثير الأزمة في خمس فئات، وهي: صدمات أسعار الغذاء (لاسيما القمح)، وزيادات أسعار النفط والغاز، وعزوف المستثمرين عن المخاطر، وجنوحهم إلى الاستثمارات الآمنة، وتحويلات المغتربين، والسياحة[١٧].

في الفترة القصيرة الماضية، بدا واضحًا تشكل موقف دبلوماسي صيني تجاه منطقة شمال إفريقيا، وسوف تكون له تداعياته في رسم خريطة عالم ما بعد الحرب الأوكرانية، وذلك من أجل الخروج من معضلة النفط التي خلفّتها الأزمة؛ ففي ١٩ مارس الماضي، التقى وزير الخارجية الجزائري «رمطان لعمامرة» بنظيره الصيني «وانغ يي»، وأعلنا التوصل إلى توافق حول «الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق»، التي سيتم التوقيع عليها في أقرب فرصة ممكنة[١٨].

وقدم المبعوث الصيني الخاص للقرن الإفريقي «شيويه بينج» في ٢٥ مارس الماضي مقترحا، يتضمن توحيد العملة بين جميع دول القرن الإفريقي، وإنشاء خطوط سكة حديد ومواصلات، تربط بين عواصم دول القرن الإفريقي، وإعفاءهم من رسوم تأشيرات السفر، وتفعيل التجارة والتعاون الاقتصادي بدعم مباشر من الحكومة الصينية[١٩].

وفي اليوم التالي، أعلن المبعوث الخاص للحكومة الصينية للشرق الأوسط «تشاي جون» عقب لقائه وزير الخارجية المغربي «ناصر بوريطة»، أن «المغرب بلد صديق، وشريك استراتيجي لبلاده، وأن ذلك يعزز المستقبل المشرق للعلاقات الثنائية»، وأكد على ضرورة «الحفاظ على الاتصال الدائم مع المغرب، وتنسيق المواقف إزاء كل التطورات في الساحة الدولية»[٢٠].

ومن ثم؛ تحاول الصين تبني استراتيجية خيار المفاوضات والحلول السلمية، كطريقة للحصول على موقف ثالث، يخفف الضغط؛ إما من حدية الانحياز لروسيا، أو من حدية تأييد حلف شمال الأطلسي.

ثالثا: تحديات مبادرة الحزام والطريق في منطقة شمال إفريقيا عقب الأزمة الروسية الأوكرانية

تواجه مبادرة الحزام والطريق عددا كبيرا من التحديات، وخاصةً عقب الأزمة الروسية الأوكرانية في منطقة شمال إفريقيا، سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبرها استراتيجية، تهدف بالأساس لتغيير بنية النظام الدولي، فضلا عن أنها تعبر عن الرغبة الصينية في الاستئثار بالنظام الاقتصادي الدولي. أو من قبل المعارضة الأوروبية، التي ترى أنها محاولة صينية لخلق انقسامات داخل القارة الأوروبية؛ ومن ثم السيطرة على سياسة القارة واقتصادها، بما يحقق أهداف الصعود الصيني وطموحاته[٢١]، وبناءً على ذلك، سيتم التركيز على التحديات المتعلقة بمنطقة شمال إفريقيا، حتى يتم إعادة التفكير فيها، والعمل على الحد منها، ومن أبرز هذه التحديات:

١- عدم الاستقرار في بعض دول شمال إفريقيا

تعاني بعض دول شمال إفريقيا من حالة عدم الاستقرار، وغياب الأمن؛ وهو ما يجعل الصين تتحفظ وتتردد في توسيع تعاونها معها، وبخاصة في المجال الاقتصادي، الذي يُعد العامل الأكثر تأثيرًا في سياسة الصين الخارجية؛ فما زال هناك دول تعاني من إرهاصات الربيع العربي، مثل ليبيا، وهو ما يؤثر سلبًا على قيام الصين بالتوسع في التعاون معها في المجالات المختلفة[٢٢]؛ فتراقب الصين الصراع في ليبيا، متبعة سياسة الحياد الحذر، والتنويع الدبلوماسي والاقتصادي، بالرغم من أنها تحاول ضمها إلى مبادرة الحزام والطريق.

٢- المنافسة الاستراتيجية الأوروبية – الأمريكية للصين في منطقة شمال إفريقيا

تعد أوروبا منطقة شمال إفريقيا بمثابة منطقة نفوذ استراتيجي بالنسبة لها، وذلك لاعتبارات عدة، ترتبط برغبة دول الاتحاد الأوروبي في الإبقاء على مصالحها القديمة في المنطقة، عن طريق ضمان السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى أن المنطقة تعتبر محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى أن المنطقة تشكل مناخًا هاما للاستثمارات في مجال الطاقة، ويندرج هذا الاهتمام ضمن الاستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط، التي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين، مرورًا بمنطقة الخليج، وخاصةً بعد الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا، فصار شمال إفريقيا، يمثل حلا محتملا لمشاكل الطاقة في أوروبا، بالنظر إلى موقع الجزائر وليبيا كمُورّدَي غاز، وخاصةً بعد امتناع الجزائر عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يدين التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

٣- تنامي ظاهرة الإرهاب

إن ارتفاع مشكلة الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا، وتدني مستوى معيشة المواطنين عقب الأزمة الروسية الأوكرانية، قد يدفع للنزوح والهجرة بحثًا عن فرص اقتصادية مناسبة، ويُعد هذا أحد المسبّبات الأساسية لنشوب النزاعات، وكذلك الاضطرابات السياسية، التي توفر في مجملها البيئة المناسبة لتنامي الجماعات الإرهابية، وكذلك انتعاش كافة أنماط الجريمة المنظمة[٢٣].

٤- التوجس حول طبيعة التواجد الصيني في شمال إفريقيا

إن الصين ليست مهتمة بإصلاحات سياسية واجتماعية مطلوبة، لدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي طويل الأمد في منطقة شمال إفريقيا، كما أن استثمارات الصين لا تخلق العديد من الوظائف المحلية، إذ تفضّل شركاتها عادة جلب عمالة صينية، لأنهم يتقاضون أجرا أقل من أجر العمالة الوطنية للدولة(٢٤)، وأدى

وجود العمالة الصينية بكثافة إلى مزاحمة العمالة الوطنية، حتى في أبسط الأعمال، وقد أجبر ذلك الحكومة الجزائرية على اتخاذ بعض الإجراءات، ومنها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية، ومنعها من التوسع خارج الإطار الذي جاءت من أجله[٢٥].

خاتمة

تتصف علاقات الصين وفقا لمبادرة الحزام والطريق مع كل من مصر، والجزائر، بالشراكة الدبلوماسية والأمنية القوية، ويظل حضورها المتنامي في بلدان مثل تونس، والمغرب، بمثابة حضور اقتصادي وثقافي في المرتبة الأولى، أما في ليبيا، فقد توقفت الشركات عن العمل بسبب الاضطرابات، إلا أن الصين تحاول أن تعود مرة أخرى إلى ليبيا.

من الواضح أن تركيز الغرب المبالغ فيه بالأزمة الأوكرانية، سيؤدي إلى أن تتخلى الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون عن مبادراتهم في منطقة شمال إفريقيا، أو على الأقل تهميشها في الوقت الراهن، ويبدو أن الصين تنتهز هذه الفرصة لتعميق علاقاتها الحالية مع دول المنطقة، في إطار مبادرة الحزام والطريق، مستخدمة القوة الناعمة الصينية، والعلاقة المتنامية بين الصين ودول شمال إفريقيا، التي تعود بفوائد جمة تطال جميع الأطراف، وفي هذا الصدد ينبغي تفادي عدد من العقبات المحتملة؛ فيجب أن تحذر الحكومات في شمال إفريقيا مخاطر الدين والمراقبة، فيما يتعين على الحكومات الغربية أن تتخذ خطوات لتخفيض التداعيات الأمنية الناجمة عن الحضور الصيني المتزايد.

قائمة المراجع

* باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(1) Anne Rasmussen, "Taking Our Show on the (Silk) Road: The William and Mary Middle Eastern Music Ensemble Tours Morocco and Oman," *The World of Music*, 7:1-2, 2018, 28-29, https://www.jstor.org/stable/26562973.

(٢) المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، «الحزام والطريق الصيني والعالم: أشكال متنافسة من العولمة»، الرصد الإستراتيجي، العدد الثامن عشر، ديسمبر ٢٠١٩م، ١٢.

(٣) لمزيد من المعلومات: قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي لعام ٢٠١٨م، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2018zfhz/index.html.

(٤) عادل علي، «القمة الثانية لمنتدى الحزام والطريق»، الصين اليوم، (٣، يونيو، ٢٠١٩م)،
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201906/t20190603_800169623.html.

(٥) «الصين تعلن دعمها لجامعة الدول العربية والمبادرة المصرية بشأن ليبيا»، جريدة الأهرام، (٢٤، يونيو، ٢٠٢٠م)،
https://gate.ahram.org.eg/News/2431529.aspx.

(٦) يونس بورنان، «الجزائر والصين.. قفزة استراتيجية واتفاقيات ضخمة»، العين الإخبارية، (٢٠، يوليو، ٢٠٢١م)،
https://al-ain.com/article/algeria-china-strategic-cooperation.

(7) "Algeria to Receive its First C-130J," *MENA Defense*, January 21, 2022,
https://www.menadefense.net/algeria/algeria-to-receive-its-first-c-130j/.

(8) Adel Abdel Ghafar and Anna Jacobs, *Beijing Calling: Assessing China's Growing Footprint in North Africa* (Doha: Brookings Doha Center, 2019) 4.

(٩) «اتفاق مغربي صيني جديد لإحياء مدينة طنجة تيك،» زنقة ٢٠، (٢٦، أبريل، ٢٠١٩م)،

https://rue20.com/292460.html,

(١٠) إنجي مجدي، «أين يقف «التنين الصيني» من الفرقاء الليبيين؟»، إندبندنت عربية، (٩، يونيو، ٢٠٢٠م)،

https://www.independentarabia.com/node/126031/الأخبار/دوليات/أين-يقف-التنين-الصيني-من-الفرقاء-الليبيين؟.

(١١) جياو ليينغ، «الحزام والطريق: فرص جديدة للتعاون بين مصر والصين»، الحزام والطريق: إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟ (الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١م)، ٢٦.

(١٢) لاو لينغ لينغ، «الصين وعلاقاتها الاستراتيجية في ضوء مبادرة «الحزام والطريق»: العلاقات الصينية المصرية أنموذجًا»، مجلة الفكر السياسي، (سوريا، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٢٠م)، ٩٧-٩٨.

(13) World bank group, *Doing Business 2019: Training for Reform*, (Washington, DC: World Bank, 2019), https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30438.

(١٤) أحمد الخطيب، «الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ٢٤، (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٩م)، ١٢٢.

(15) Sarah Yerkes, "China's Rise in North Africa won't Abate any Time Soon," *Carnegie Endowment for International Peace*, October 5, 2021, 5.

(١٦) ليينغ، «الحزام والطريق.. فرص جديدة للتعاون بين مصر والصين»، ٢٦.

(17) Ferid Belhaj, "Compounded Stress: The Impact of the War in Ukraine on the Middle East and North Africa", *World Bank*, March 7, 2022,

https://blogs.worldbank.org/arabvoices/compounded-stress-impact-war-ukraine-middle-east-and-north-africa.

(١٨) «الصين والجزائر تتوافقان حول مبادرة الحزام والطريق»، الميادين، (٢٠، مارس، ٢٠٢٢م)،

https://www.almayadeen.net/news/politics/الصين-والجزائر-تتوافقان-حول-مبادرة-الحزام-والطريق.

(١٩) مها التلب،»عملة موحدة وتجارة حرة.. اقتراح صيني لتشكيل «اتحاد القرن الإفريقي»، أخبار الشرق، (٢٥، مارس، ٢٠٢٢م)،
https://asharq.com/ar/2unV8WDksC41BbjHSPnjeI-عملة-موحدة-وتجارة-حرة-اقتراح-صيني-لتشكيل/.

(٢٠) مبعوث الحكومة الصينية للشرق الأوسط يلتقي بوريطة: المغرب صديق وشريك استراتيجي، تابناك، (٢٦، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.tabnak.ir/ar/news/65002/مبعوث-الحكومة-الصينية-للشرق-الأوسط-يلتقي-بوريطة-المغرب-صديق-وشريك-استراتيجي.

(٢١) شيرين جابر، «استراتيجية «الحزام والطريق» والدول العربية... الفرص والتحديات»، الحزام والطريق: إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟ (الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١م)، ٣٥.

(٢٢) محمد صالح، «العلاقات العربية الصينية: تحديات معاصرة»، المستقبل العربي، ٤١، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨م) ٧٣.

(٢٣) بسمة سعد، «كيف يُمكن أن تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على أمن منطقة القرن الإفريقي؟»، قراءات إفريقية، (٢١، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/كيف-ي-مكن-أن-تؤثر-الحرب-الروسية-الأوكرانية-على-أمن-منطقة-القرن-الإفريقي#sthash.I5Pkk149.dpbs.

(24) Yerkes, "China's rise in North Africa won't Abate any Time Soon".

(٢٥) حكمات العبد الرحمن، «استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا»، سياسات عربية، ٢٢، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦م)، ٨٤.

الدولة في إفريقيا بين أزمة البناء وشبح الهشاشة

د. **ميلود عامر حاج**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

الكلمات المفتاحية

الدولة، البناء، الهشاشة، القبيلة، الانقلاب، علم الاجتماع السياسي.

تقوم الدولة الإفريقية على الولاء من منطلق العامل الديني، أو عامل القرابة، بدءًا من العشيرة، أو القبيلة، أو الملكية، أو الجهوية، لتنظيم تلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وفي ضوء هذه المعطيات الأولية، هناك بالفعل جملة من الخصوصيات التي تنفرد بها الدولة في إفريقيا، من خلال ما تقوم عليه الأنظمة السياسية؛ وذلك إما عبر الدور التوزيعي للقيم والموارد أو المؤسسات، مثل؛ الجيش، والإدارة، والتنظيمات التقليدية، فضلا عما ورثته تاريخيا من الحقبة الاستعمارية، والمتمثل في الموروث الثقافي واللغوي، الذي صقل مفهوم الدولة في أداء وظيفتها، الأمر الذي لم يوضح لها بعد تلك الصورة العاكسة لها، بالرغم من اقتباسها من المرجعية الدولاتية الغربية. يتأتى ذلك من خلال الطموحات والتطلعات من ناحية، والتهديدات والتحديات من ناحية أخرى. وتقوم إشكالية الموضوع في الآتي: إلى أي مدى أسهم مفهوم الدولة في إفريقيا في عملية البناء، قياسا بالهشاشة، للقيام بدورها المنوط بها؟

أولا: حول إشكالية بناء الدول في إفريقيا

تعتبر الدولة في إفريقيا هشة ورخوة، لدرجة أنها لم تف بالقيام بمهامها القانونية، والسياسية، والإدارية، بحكم تربعها على قواعد وأصول محدودة؛ إذ لا تسمح لها بتجاوز ضعفها البنيوي الذي يقوم على القبيلة والفساد[١]؛ الأمر الذي غيّب عن مفهوم الدولة الفرصة السانحة للقيام بدورها المنوط، في ظل غياب ما يؤهلها في تخطي العقبات والعراقيل، التي حالت دون بلوغ مستواها، قصد تحقيق مقاصدها ومآربها. وهو ما يدفع إلى القول، بأن عجز الدولة الوظيفي، يعد أهم مشكل على الإطلاق، وقد خلّف وراءه عددا من المشكلات التي امتدت إلى المستوى الإقليمي، وحتى الدولي[٢]. وإذا كانت قضايا الحكم هي أساس ضعف الدولة الإفريقية، وأحد مؤشراتها بامتياز، بحسب المشكلات البيروقراطية، والإدارية، والتسييرية، التي ما زالت تطرح ركاما من التناقضات، نتيجة بروز بعض السمات، ومنها الآتي:[٣].

- مستوى وجود الدولة وانخراطها في المناطق البعيدة والمعزولة جغرافيا؛ ففي كثير من الأحيان يقود تهميش هذه المناطق إلى التمرد، ورفض الانصياع، والخضوع لوصاية السلطة.
- قدرة الدولة على احتكار واستعمال وسائط الضبط والإكراه (الاستعمال الشرعي للقوة)، وحصرها فقط في مصلحة الجهات الشرعية، المخولة لها قانونيا.
- توافر الإمكانيات الأمنية والعسكرية اللازمة للتغطية الجغرافية لكل أقاليم الدولة، ولاسيما المراكز الحدودية (خصوصا البرية منها)، وكنتيجة للمتغير السابق، يبرز مستوى كفاءة الدولة وقدرتها في التدخل والدفاع عن المناطق البعيدة عن السلطة المركزية، أثناء حدوث أي طارئ، أو أي تدخل أجنبي.

إن غياب ثمة أنموذجا ناجحا بخصوص الدولة الإفريقية عامة، والدولة في الساحل الإفريقي خاصة، على أنها لا تسد ذلك الفراغ الذي تركه الاستعمار من جهة، وفشلها البنيوي في توجيه قضايا المجتمع الإفريقي من جهة أخرى، قد ترك المجال الحيوي مفتوحا لصالح فواعل من غير الدولة، كالمنظمات الإرهابية، وعلى رأسها منظمة بوكو حرام النيجيرية، التي استطاعت أن تمتد إلى كل من الكاميرون، وتشاد، ومالي، والنيجر، مهددة إذ ذاك كامل منطقة الساحل، فضلا عن موجات الهجرة غير الشرعية، وانتشار التجارة المحظورة، وغيرها. وبالتالي أصبحت منطقة الساحل من إحدى المناطق الأكثر توترا في العالم. وعليه، وبالرغم من غموض أنظمة الحكم في إفريقيا؛ إلا أن ذلك بات يثقل كاهل الدولة هناك؛ حيث أنظمة الحكم فيها باتت مبهمة وغامضة... [٤]. بيد أنه إلى غاية عام ٢٠٢١م، شهدت إفريقيا حوالي ستة انقلابات عسكرية في كل من النيجر، وتشاد، ومالي، وغينيا، والسودان، والتي تشكل أكبر عدد من الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة. إلا أن هذه الموجة من الانقلابات العسكرية، بات يُضرب بها المثل الأعلى في ظل ضعف الدولة الإفريقية من هشاشتها، والتي سجلت عبرها حوالي ٢٠٠ انقلاب عسكري منذ ستينيات القرن الماضي؛ أي نحو أربعة انقلابات عسكرية في السنة الواحدة، منذ عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٠ م، ناهيك عن المحاولات الفاشلة التي أحصاها تقرير بنك التنمية الإفريقي في جنوب الصحراء بنحو ٩٩ محاولة، في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٩م، والذي انخفض في العشرين سنة الأخيرة، أي خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٩ إلى ٢٠١٠م، إلى حوالي ٦٨ محاولة انقلاب عسكري، لكي تتراجع إلى انقلاب عسكري واحد خلال عام ٢٠٢٠م.

كما تعد مشكلة الدولة في إفريقيا مشكلة قائمة بحد ذاتها، بالرغم من تولدها من حقبة الاستعمار، لدرجة ارتباطها به تحت اسم: «الدولة ما بعد الاستعمار»، الأمر الذي جعلها تأخذ أبعادا وأشكالا لم تكن لترتقي كدولة في حد ذاتها، على أن فكرة السياسة لم تخول لها بناء الدولة كمعطى أولي في المشروع السياسي. هكذا استقلت إفريقيا عن الاستعمار الأجنبي، وهي مثقلة بالعديد من المشكلات، حتى صنعت

منها أزمات استعصت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية، التي نازعت الدولة من أجل البقاء؛ إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شطط ونزاع، تنامى بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة. وهذا ما جعل مجموعة من الدول الإفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية، وصنفها ضمن الدول الفاشلة[٥]، كما هو الشأن في جنوب الصحراء، أو الصومال التي تعد من بين الدول الفاشلة[*]. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الدولة في إفريقيا دولة مشوهة عن الغرب؟ وهل هناك مجال للمقارنة بينهما في ذات السياق، وذلك من منطلق كيان الدولة كمفهوم مؤسساتي؟ بحيث لا يمكن اعتبار ذلك بل قياسه مطلقا، كون الدولة في إفريقيا لم يصل بها الحال في أن تصبح كذلك، وكون الإرث القبلي، والمماليك، ورؤساء الطوائف، والمشايخ القديمة، تم القضاء عليها دون أن يتشكل ذلك كطريق صوب الدولة، الأمر الذي حال دون بلوغ مستوى الدولة، إن لم تجتث من جذورها كأحد المقومات في ذلك، لكي تبقى تابعة لغيرها. ويمكن القول في الاتجاه نفسه: إن المشكلات التي واجهت دولة ما بعد الاستعمار، والصعوبات التي اعترضتها في مسألة صعوبة توطين النموذج الغربي للدولة، راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولاتية (أسس بناء الدولة) في التاريخ الإفريقي، وهو ما يفسر رفض فكرة «الدولة» من قبل المجتمع، وهو الأمر الذي أكده غورن هايدن Gören C. Hydéen أستاذ العلوم السياسية في جامعة فلوريدا، حيث يرى أنه – باستثناء إثيوبيا – «لم تستطع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء، أن تطور بنفسها أنظمة دولاتية»[٦].

ومن هنا، يجزم البعض بأن ما خطته الدولة في إفريقيا، ما هو إلا ضعف في بناء الدولة حول شرعية النظام، ومدى قدرته على تحقيق التنمية السياسية، الأمر الذي بات يلازم قضايا أخرى، كتصفية قواعد الاستعمار صوب الاستقلال الوطني الحقيقي، مما أفقد مدلول الدولة الإفريقية محتواه ومضمونه المؤسساتي، الكفيل برد الاعتبار إليها، وذلك ليس كقوة سياسية، بل كإطار قانوني ضامن، ومنظم للحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها. إلا أن تبني فكرة الحزب الواحد، وتدخل العسكر، ألزم الدولة في إفريقيا بأن تسلك مسلكا غير ذلك الذي عرفه العالم بعد عام ١٩٨٩م؛ حيث الانتماء إلى المعسكر الشرقي مع رفض نسبي، إلى ليبرالية السوق، ظنا منها بأنها في كنف الحرب الباردة. هذا الغياب الكلي، هو الذي رمى بظلاله على الدولة الإفريقية، تماشيا مع هذه التحولات والرهانات بألا تواكب عصرها، بل لتعرف هزات وتوترات بالرغم من الانتماء، أو بمحاولة السيطرة بموجبها على قدرات البلاد الواحدة، خوفا من الانفلات الأمني على أقصى تقدير. لكن هذا التحول في إفريقيا يبقى نسبيا لدرجة أنه أمِلي بسبب ظروف ومعطيات دولية وإقليمية بحتة من جهة، كما أنه ربط الدولة في إفريقيا بفشل التنمية فيها من جهة أخرى. كما يعد الكل معا من إحدى خصوصيات الدولة الإفريقية ذاتها؛ حيث نراها ربما في صراع مفتوح مع نفسها، سواء

أتعلق الأمر بداخلها أم بخارجها، أو كلاهما معا. وقد يعود ذلك إلى طبيعة الأسر الحاكمة، وطابع العلاقات الزبائنية السائدة، بل المنتشرة باسم الحكم، وفي هرم السلطة، مما أضفى على باقي مسارات الدولة صفات وسمات الضعف والهشاشة والتبعية. إن قدرة النخبة الحاكمة بقدر ما يتوافر لديها شيء من القابلية والتحرر والبناء، بقدر ما تضبط حالة المجتمع الواحد، لا في تطوير آليات الحكم فحسب، بل في الدفع به من تخليصه مما يعانيه من عادات وتقاليد، لا تمت بصلة بالبناء والتقدم والرقي.

ولعل من بين ما يقف حجر عثرة في وجه الدولة في الساحل الإفريقي خاصة، هو مشكلة الهوية، بحيث لم تعد الجماعات الثقافية (الأعراق، الإثنيات، اللغات، الأديان)، قادرة على صياغة كيانات سياسية موحدة، دون أن ترتقي إلى درجة التخلص من عقدها الداخلية في إطار الدولة القائد. هذا الولاء المؤسساتي لم تعطه النخب الإفريقية أولوية عظمى في بناء وجود الدولة، بما يسمح لها التخلص من تلك العصبيات المتضاربة باسم المصالح الخاصة، على حساب المصالح العامة. إن عدم الاندماج الهوياتي (عرقي، طائفي، قبلي) هو الذي كبّل الدعوة في إطار الدولة الإفريقية، التي لم يعد بمقدورها مواكبة التطورات المجتمعية، التي أصبحت تفوق في المطالب والتحديات والتهديدات كيان الدولة الهش، مما أثر إلى حد كبير على الدولة ذاتها، لكن لصالح القبيلة. سوسيولوجيا: الدولة في إفريقيا عامة، والساحل الإفريقي خاصة، غير قادرة على التأثير في قوة النخب على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية، وميولها الحزبية، على أن تطرح برامج ورؤى هادفة من الزاوية السياسية لدرجة تفادي خلافاتها الداخلية.

عموما؛ فإن الوضع السياسي لم يعد قادرا على بلورة ثمة وعي آخذ في التحكم في زمام الأمور، مادام هناك ما يعيق من أصالة الدولة، بل تأصلها في النسيج الاجتماعي الواحد، قصد التحكم في ملفاتها الأساسية؛ إذ لم تتخط بدورها ما يعيق من قوتها، كونها ترعرعت في كنف ركام من المشكلات الداخلية، التي حالت دون الوصول إلى مستوى راق في التعاطي معها، بعيدا عن خطورتها. إلا أنه، في هذا السياق، يمكن القول، بأن هذا المنحى يشكل المنطلق الذي يخضع إلى جملة من المتغيرات الفرعية، التي تتأثر بدورها بالأساسيات التي تقوم على الهوية والاندماج، مما قلص من تداعيات الدولة، دون أن تتخلص من نقاط ضعفها، ومنها ما يلي:[٧].

١- التباين العرقي، والتعدد الإثني، واللغوي، والديني.

٢- معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار.

٣- ضعف الانتماء، وتحول الولاء للخارج.

وعليه، فإن الاستقرار نراه قليلا، بحكم غياب العمل السياسي في بلورة الظاهرة السياسية ذاتها؛ إلا أن ذلك لم يسمح بتخطي كامل النقائص والسلبيات، بما يضمن للدولة الإفريقية الكفاءة والجرأة،

وجادة الصواب في إدارة شؤون الحكم. ولئن كانت الديمقراطية هي المطلب، بل الإلحاح الأوحد كنتاج للعمل السياسي ونضجه، عبر توالي النخب، وجدارة المؤسسات من ضعفها، وانتشار الثقافة السياسية، ما تواجدت الانقلابات العسكرية في تصحيح المسار السياسي للدولة. وبالتالي يمكن القول، بأنه على الرغم من تنظيم الانتخابات، سواء أكانت محلية، أم تشريعية، أم رئاسية، فإنها باتت تكرس من الوضع السياسي نفسه، الذي لم يعمل على تغيير الأوضاع السوسيو- اقتصادية منذ عقود؛ لذا جاءت الدولة في إفريقيا أكثر خطورة، بل معرضة للمخاطر والتحديات من داخلها، بنسبة تفوق تلك الموجهة والمنبعثة من الخارج، الأمر الذي انعكس على محتوى الأمن ذاته، مما أصبح يهدد العالم الخارجي عن طريق شمال إفريقيا تحديدا. ومن هنا يكتسي طابع الدولة صفة محدودة جدا، بعد ما تم ربط الدولة بعدة تسميات، منها: الدولة الفاشلة أو المنهارة، من خلال تكاثر العمل المضاد بشأنها كالجريمة المنظمة، والفساد، والتنظيمات الإرهابية، وغيرها، كنتاج لعدم قدرة الدولة في الساحل للقيام بدورها المنوط بها، مما أثقل من وزنها، ونال من سيادتها الوطنية أكثر بدخول جملة من العصب والزمر (قبائل، عرقيات، طوائف) في صراع معها.

ومن بين ما يُصطلح عنه كدولة فاشلة، هو ضعفها البنيوي، وما يتناسب وتوزيع الأدوار؛ بمعنى صياغة ذلك الإطار الجامع والموحد للطبقات الاجتماعية في إطار القانون، بما يضمن خضوعها للدولة المركزية، وعليه، فإنه من غير الممكن أن تحيد الدولة في إفريقيا عما لا يتماشى معها في ظل غياب المؤشرات والمعطيات التي تقوم عليها، عدا ما لا يتوافق وتواجدها في النسيج الاجتماعي ذاته. هذا النسيج الذي يخضع بدوره إلى سلسلة من التناقضات والتشنجات التي حالت دون إرساء معالم الدولة الحديثة في إفريقيا كالصراعات الإثنية، والعرقية، والقبلية، والتي أخذت أبعاد الحرب الأهلية في الكثير من الحالات، وتمخض عنها سلسلة من الانقلابات العسكرية، كما حدث مؤخرا في بوركينا فاسو في ٢٠ يناير عام ٢٠٢٢ م، ضد روش مارك كريستيان، أو الانقلاب العسكري الذي شهده تشاد، والذي قاده عاصمي غويتا ضد محمد إدريس ديبي في شهر مايو ٢٠٢١ م؛ أو انقلاب غينيا الذي أوصل مامادي دومبويا إلى السلطة، أو محاولة الانقلاب الفاشلة في النيجر في شهر مارس عام ٢٠٢١م. إلا أن هشاشة الدولة لم يزدها نجاحا، بل تراجعا لصالح النخبة الحاكمة فقط، لكن ضد مواطنيها، لكي تدخل حالة من الصراعات والفوضى الداخلية انتقاما منها، ولتعويضها على المستوى بعيد المدى. وقد تعود أسباب الهشاشة إلى العوامل الآتية:[٨].

١- الفشل في بسط السلطة؛ أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.

٢- عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.

٣- عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها، ومن طرف المجتمع الدولي.

ثانيا: الدولة الهشة... إفريقيا أنموذجا

تنفرد الدولة الإفريقية بهشاشتها، أو بما يُصطلح عليه: الدولة الهشة Fragile state، نظرا لتنوع ظروفها، وتعدد أشكالها، وتباين خصوصياتها، الأمر الذي انعكس على مفهوم الدولة بما لا يتوافق وطموحاتها أمام المجتمع الذي تمثُل إليه، خوفا من تصادمها معه ؛ إلا أن هذا الصرح يبقى غائبا في الحالة الإفريقية ليس إلا، وذلك نظرا لما ليس متوافرا لديها من إمكانيات وقدرات باتت في البحث عنها. ومن هنا جاء تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ٢٠٠٥ م؛ إذ يلح في هذا السياق عن طريق مراقبة المعونات المقدمة للبلدان الأكثر فقرا، والتي يصطلح عنها بالدول الهشة. والإشكال المطروح في هذا السياق حول الدولة الهشة أو هشاشة الدول في إفريقيا، يعني أنها مثخنة بالصراعات الطائفية والعرقية والإثنية، دون أن تتوافر على أدنى حد في التنمية، بما يخدم واقعها المعيش. بينما تقرير عام ٢٠١٥م من ذات المصدر، فإنه يشير إلى وجود ثمة خمسة أبعاد للهشاشة أبرزها ما يلي: العنف، والعدالة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والأزمات. إلا أن الهشاشة مستويات وأبعاد؛ بحيث لا يمكن ربط الدول جميعها، خاصة تلك الضعيفة، بأنها هشة، على أن الدول أو البعض منها تشترك في الضعف، بينما، مَنْ الذي يحدد الهشاشة ضمن الطابع الداخلي، أم المعيار الخارجي، أو كلاهما معا؟ ومن هذا المنظور يمكن القول، بأن الدولة الهشة مصطلح مركب، وهو حمّال لأوجه سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وحضارية، وإنسانية.

وعليه جاء ميلاد مصطلح الدولة الهشة من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نظرا لما تنفرد به جملة من الدول، كإحدى الصفات الموضوعية التي تغلب عليها، قياسا بالدولة القوية من جهة، وتدهور ظروفها وآلياتها في التعامل مع مجتمعها الأصلي والمجتمع الدولي معا من جهة أخرى. ويعد مصطلح «الدول الهشّة» من المصطلحات غير المتماسكة نظريا، فعلى الرغم من وجود أبعاد شائعة الاستخدام للاستغلال على هشاشة الدول، منها العنف، والعدالة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات، فإنه لا يوجد تعريف متماسك متفق عليه بين مختلف المعنيين بهذا المصطلح، وعليه تستخدم المنظمات الدولية المختلفة مقاييس مختلفة ومتباينة، وبصفة عامة تشترك تلك المقاييس في أبعاد مستوى قدرة المؤسسات داخل الدولة، ومستوى المحاسبة لتلك المؤسسات، ومؤشرات أخرى متمثلة بمخاطر اندلاع الصراعات[٩]. ولئن اختلفت المصطلحات والتسميات بخصوص الدولة الفاشلة لاعتبارات اقتصادية، كمنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، أو على لسان الصندوق الدولي حيث الدولة الوظائفية Functioning state غير قادرة على أداء مهامها الرئيسة متصدرة للاحتكار غير الشرعي لوسائل العنف، على حساب الوظائف الأخرى كإدارة الموارد البشرية، والمالية بشكل

رشيد، عن طريق الاستثمار الحسن في قدرات المجتمع وطاقات الدولة على التوافق وفق هذه الوظائف، بما يخدم المجتمع عن طريق الدولة. بينما البنك الدولي نراه على العكس من ذلك، كونه عرّف الدولة الهشة على أنها تلك الدول التي تواجه تحديات في التنمية، تتمثل في ضعف القدرات المؤسسية، وافتقارها للحكم الرشيد، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، قد تؤهلها إلى مستوى ما من العنف الداخلي، أو قد تكون تلك الحالة من عدم الاستقرار موروثة من صراع داخلي في الماضي القريب، وتعاني من انخفاض الدخل[١٠]. ومهما يكن من أمر، فإن هناك اختلافا واردا بين الدولة الهشة، وهشاشة الدولة، بدليل أن الدول في تطورها التاريخي، تمر بوضع هش، وهي تبحث عن الخروج من أوضاعها المزرية، وظروفها القاهرة، نتيجة معوقات وعوارض في جوهر تكوينها؛ إلا أنه كثيرا ما يضطلع عنه بالظرف الهش، نتيجة اختلالات في موازين قوتها، دون توافرها على كامل الشروط والآليات، التي تسمح لها بتحقيق قفزة نوعية، قد تقيها من شر هذه الانتقالة من وإلى، بما يضمن لها حسن المآل، عبر الانتقال الديمقراطي كخيار في إنقاذ الدولة، والنهوض بالمجتمع الإفريقي.

خاتمة

ولعل من إحدى المواصفات الرئيسة التي تنفرد بها الدولة الهشة في إفريقيا، على عكس الدولة القوية، هو غياب جملة من الشروط الموضوعية التي حالت دون بلوغها المستوى المطلوب بخصوص التنمية، التي تشمل كلا من الأمن، والتعليم، والصحة، والدخل الفردي، والمواصلات. بمعنى آخر هو ضرورة توفير البنية التحتية، بما يتماشى وقدرة النظام والنظام القضائي، في تحقيق العدالة الاجتماعية، والفصل بين السلطات. إلا أن الدولة الفاشلة تفتقد لذلك؛ إن لم تعش في صراع مع نفسها، أو ضد غيرها على حساب أداء الوظائف، التي تؤديها طبيعة نظام الحكم، باتجاه الداخل وانعكاساته على الخارج. ولعل المجتمع الإفريقي عامة، هو الذي فرّخ مثل هذه التناقضات الصارخة، خاصة السوسيو- سياسية، والسوسيو–اقتصادية، بشكل أساس، دون أن يتخلى عن نقائصه وسلبياته، التي باتت تجره إلى المربع الغارق في التخلف الداخلي، والتبعية الخارجية. هذا ما انجر عنه فشل التنمية عموما، لدرجة أنها أصبحت تمثل حلما يُراود مخيال الأفارقة، وطموح إفريقيا.

المراجع والإحالات

(1) Jean Bayart, *L'Etat en Afrique: La politique du ventre* (Paris: FAYARD, 2006), https://www.franceculture.fr/oeuvre-l-etat-en-afrique-de-jean-francois-bayart.

(2) Mahdi Taje, "Vulnérabilités et Facteurs D'insécurité au Sahel," *Enjeux Ouest-Africains*, 1, 2010, 3, https://www.oecd.org/fr/csao/publications/45830147.pdf.

(٣) شاكر ظريف، «أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى : دراسة في الأسباب والانعكاسات»، المجلة العربية للعلوم السياسية ٤١-٤٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤م)، ٩٥.

(4) John Campbell, "The Failed States Index and Africa," *Council on Foreign Relations*, June 22, 2011, https://www.cfr.org/blog/failed-states-index-and-africa.

Jakkie Cilliers And Timothy Sisk, "Data Shows that 10 African Countries will Remain Fragile for Much Longer than Previously Anticipated," *Institute for Security Studies*, December 4, 2013, https://issafrica.org/iss-today/africas-fragile-states-need-extra-help

(٥) الحافظ النويني، «أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)»، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤م)، ٥٩.

(٦) عربي بومدين، «أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي : دراسة في الأسباب وتحديات البناء»، قراءات إفريقية، (١١، يناير، ٢٠١٨م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/أزمة-الدولة-في-منطقة-الساحل-الإفريقي-دراسة-في-الأسباب-وتحديات-البناء#sthash.2P2U1jD4.dpbs.

(٧) بومدين، «أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي : دراسة في الأسباب وتحديات البناء».

(٨) النويني، «أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)»، ٦٣.

(٩) السيد علي أبو فرحة، «الدولة الهشّة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي»، قراءات إفريقية، (٣، يناير، ٢٠١٨م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/الدولة-الهش-ة-في-إفريقيا-في-ضوء-علم-الاجتماع-السياسي#sthash.bJzZKL0h.dpbs.

(١٠) أبو فرحة، «الدولة الهشّة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي».

إفريقيا في عام الأزمات: ما بين التعافي من أزمة كوفيد-١٩ وانعكاسات الصراع الروسي الأوكراني

د. سمر الباجوري، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

عانى الاقتصاد العالمي منذ مطلع عام ٢٠٢٠ م من أزمات اقتصادية طاحنة، ناجمة بصورة أو بأخرى عن أزمة كوفيد-١٩. ومع بداية التعافي الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠٢١ م، لحقت بالاقتصاد العالمي أزمات متتالية، انعكست عن آفاقه المتوقعة لعام ٢٠٢٢ م، بداية من التداعيات المرتبطة بكوفيد-١٩ على سلاسل الإمداد العالمية وأسعار الطاقة من جهة، والتحورات الجديدة لفايروس كوفيد-١٩ والتي أطالت الأمد المتوقع للانتهاء من هذه الجائحة وتداعياتها، من جهة أخرى. ثم جاء عام٢٠٢٢م بأزمة جديدة هزت الأسواق العالمية، ودفعت التوقعات الاقتصادية لأقاليم العالم أجمع بمزيد من التراجع، وهي الأزمة المتعلقة بالصراع الروسي الأوكراني، والتي خلفت آثاراً اقتصادية حادة، أججت من الأزمات الاقتصادية الموجودة بالفعل، لتزداد اختناقات سلاسل الإمداد العالمية، وترتفع معدلات التضخم العالمي بصورة متسارعة، مدفوعة بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وتزداد حالة الضبابية وعدم اليقين في الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، تحاول هذه الورقة تتبع وضع القارة الإفريقية في عام ٢٠٢٢م، في محاولة لبيان آفاق النمو الاقتصادي للاقتصادات الإفريقية خلال عام ٢٠٢٢م، وأهم التحديات التي تواجهها هذه الاقتصادات في هذه الفترة الحرجة.

أولا: آفاق الاقتصاد الإفريقي لعام ٢٠٢٢م

لاتزال الدول الإفريقية تعاني من التداعيات المستمرة لأزمة كوفيد-١٩، التي اجتاحت الاقتصاد العالمي منذ بداية عام ٢٠٢٠م؛ فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول بصورة كبيرة في عام ٢٠٢٠م، حيث شكلت الجائحة صدمة اقتصادية مزدوجة على اقتصادات تلك الدول، من حيث تأثيرها على جانب العرض أو الإنتاج، خاصة من خلال تأثيرها على أسعار السلع الأولية، ومعدلات الطلب الخارجي عليها، أو تأثيرها على جانب الطلب المحلي والخارجي، من خلال تأثيرها على التدفقات النقدية، والاستثمار، ومعدلات الاستهلاك المحلي، وتدفقات التجارة الخارجية.

ومع تخفيف إجراءات الإغلاق المرتبطة بكوفيد-١٩، واستئناف النشاط الاقتصادي، وانتعاش الطلب العالمي، شهدت الاقتصادات الإفريقية ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٢١ م، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٣,٥٪ وفقا لتقديرات البنك الدولي،[١] وحوالي ٣,٧٪ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي[٢]، وهي تقديرات أعلى بحوالي ٠,٧ إلى ٠,٩ نقاط مئوية، عن معدل النمو الذي قدره البنك الدولي لهذا الإقليم في بداية الفترة، وإن كان لايزال أقل مما كان عليه قبل الجائحة.

ويرجع هذا التحسن في النمو الاقتصادي عما كان متوقعا بصورة كبيرة إلى الزيادة التي طرأت على أسعار السلع الأولية، وارتفاع معدلات الطلب عليها في الأسواق العالمية، مع استئناف النشاط الاقتصادي، في ظل اعتماد الكثير من اقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء، على تصدير هذه السلع بصورة كبيرة. إلا أن ظهور المتحورات الجديدة لكوفيد -١٩، وخاصة الأوميكرون، وارتفاع معدلاته وسرعة انتشاره، أدت إلى عودة الإجراءات الاحترازية بشكل جزئي في العديد من الدول، وتوقعات بتعافٍ أبطأ للدول الإفريقية خلال عام ٢٠٢٢م، وعودة إلى حالة عدم التأكد أو اليقين بشكل جزئي، خاصة في ظل استمرار الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-١٩، والمتمثلة أساسا في اختناقات سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع معدلات التضخم العالمي. كذلك فإن أزمة توفير اللقاحات في الدول الإفريقية مع ظهور متحور أوميكرون، وارتفاع معدلات الإصابة بأكثر من ٥٠٪ في ٧٠٪ من الدول الإفريقية، وما نجم عنه من إعادة فرض إجراءات الإغلاق الجزئي في عدد من الدول الإفريقية، مثل جنوب إفريقيا، وناميبيا، وأوغندا، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني في العديد من الدول الإفريقية، مثل حرب التيجراي في إثيوبيا، وكذلك في بوركينافاسو، ومالي، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، كل هذه العوامل أدت إلى تباطؤ تدفقات الاستثمار في القارة الإفريقية، وبالتالي توقعات أقل تفاؤلا بشأن آفاق نمو دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠٢٢م. كذلك فإن الأزمة السياسية الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية العالمية، ومنها الإفريقية، سواء من خلال تأثيراتها المباشرة على أسعار الغذاء والطاقة، أو تأثيراتها غير المباشرة على التفاعلات الاقتصادية العالمية. وقد قدر النمو الاقتصادي المتوقع في إفريقيا جنوب الصحراء وفقا للبنك الدولي بحوالي ٣,٦٪ لعام ٢٠٢٢ م، و ٣,٨٪ لعام ٢٠٢٣م. إلا أن هذا المعدل لايزال أقل من متوسط النمو الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء قبل الجائحة للفترة ما بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٩م) بنقطة مئوية واحدة، خاصة مع تباطؤ تعافي الاقتصادات الكبرى في إفريقيا، مثل نيجيريا، وأنجولا، وجنوب إفريقيا، والتي من المتوقع أن تحقق معدل النمو الاقتصادي الأقل منذ قرابة عشر سنوات[٣].

وقد حدد تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٢م مصادر النمو الاقتصادي في إفريقيا في نوعين من العوامل؛ العوامل المرتبطة بالعرض، أي بالانتعاش، أو التعافي النسبي لبعض القطاعات الاقتصادية في الدول الإفريقية، خاصة تلك المرتبطة بإنتاج السلع الأولية والبترول، وكذلك التعافي النسبي للقطاعات الخدمية التي تضررت جراء أزمة كوفيد- ١٩، مثل قطاع السياحة، مع عودة حركة السياحة والسفر، وقطاع الإنشاءات، والبنية التحتية، مع العودة النسبية لتدفقات الاستثمار في هذا القطاع. في حين تباطأت معدلات تعافي قطاع الزراعة؛ حيث شكلت التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، متمثلة في مشكلات الجفاف في بعض المناطق، أو تغير في معدلات الأمطار في مناطق أخرى، عائقا رئيسا أمام تعافي هذا القطاع في كثير من الدول الإفريقية، مثل بورندي، وجزر القمر، ومدغشقر، وتنزانيا، أو تأثيرات عدم لاستقرار الأمني والعنف، مثلما حدث في إثيوبيا ومالي، عائقا أمام نمو هذا القطاع، وبالتالي دوره أو مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول.

أما المجموعة الثانية من العوامل، فهي تلك المرتبطة بجانب الطلب، والتي اتسمت كذلك بالتباين؛ ففي حين كان تعافي حركة التجارة والاستثمار محفزا للنمو، ظلت معدلات الاستهلاك الخاص المنخفضة عائقا أمام ارتفاع مستويات الطلب الكلي. فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا ملحوظا بلغ حوالي (-١٦٪) من عام ٢٠١٩م، إلى عام ٢٠٢٠م، بل إن هذا الانخفاض كان حادا في بعض الدول الإفريقية؛ حيث وصل إلى حوالي (-٥٢٪) في غانا على سبيل المثال، خلال نفس العام. كما انخفض عدد المشروعات التأسيسية خلال نفس العام بنسبة تصل إلى (-٦٢٪)، وانخفض تمويل المشاريع الدولية بحوالي (-٧٤٪). وبالرغم من عودة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا إلى المعدلات التي كانت عليه قبل الأزمة، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م، إلا أن هذه المعدلات عاودت الانخفاض مرة أخرى في النصف الثاني في العديد من الدول الإفريقية، خاصة في ظل ظهور المتحورات الجديدة لكوفيد - ١٩ وعودة إجراءات الإغلاق الجزئي في عدد من الدول الإفريقية، ومشكلات عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول أخرى. وقد كان لقطاع البنية التحتية، وكذلك القطاعات التكنولوجية المرتبطة بعمليات الرقمنة، دورا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دول القارة الإفريقية خلال هذا العام. وبشكل عام، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاستثمارات في إفريقيا جنوب الصحراء بحوالي ٦,٨٪ عام ٢٠٢٢ م، و ٨,٧٪ عام ٢٠٢٣م، خاصة في ظل الارتفاع المتوقع في الطلب على السلع الأساسية، والموافقة واستكمال الإجراءات الخاصة بالعديد من المشروعات التأسيسية، التي توقفت أو تعطلت جراء الأزمة، والانتهاء الوشيك من وضع بروتوكول الاستثمار المستدام ضمن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية[٤]. وكذلك فقد شكل ارتفاع أسعار السلع الأولية، وتعافي الطلب العالمي على هذه السلع، وما تبع ذلك من زيادة في حصيلة الصادرات الإفريقية،

نتيجة انتعاش اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين للقارة الإفريقية، والمتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والاتحاد الأوروبي، دافعا للتوقعات، بتعافي النمو الاقتصادي في القارة الإفريقية خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م. إلا أن معدل النمو المتوقع للواردات الإفريقية، للّحاق بالعجز في توفير السلع، الذي نجم عن تباطؤ عمليات التوريد في بداية الأزمة، يظل أعلى من المعدل المتوقع لنمو الصادرات، مما أدى إلى انكماش صافي المعاملات الخارجية المتوقع بحوالي (-٠,٤٪) في عام ٢٠٢٢ م، و(-٠,٢٪) في عام ٢٠٢٣ م، وبالتالي أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي[٥].

أما الاستهلاك العائلي، فقد ظل عاملا أساسيا في كبح معدلات النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية، خاصة مع تأثير الجائحة على معدلات الفقر والقوى الشرائية للأفراد بصورة كبيرة في الدول الإفريقية، بالإضافة إلى ما أدت إليه الأزمة من ارتفاع معدلات البطالة في تلك الدول[٦]. وقد أشار تقرير «التنمية في العالم ٢٠٢٢م، الصادر عن البنك الدولي، أن انتشار أزمة كورونا عام ٢٠٢٠ م، أثر بشكل حاد على القطاع العائلي، ليس في إفريقيا فقط، وإنما على مستوى العالم؛ حيث لم يستطع أكثر من ٥٠٪ من الأسر المعيشية الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر، في حالة فقدان الدخل جراء الأزمة[٧]. وقد بلغ معدل نمو الاستهلاك الخاص في الدول الإفريقية حوالي ٣,١٪ عام ٢٠٢٢ م، و ٣,٢٪ عام ٢٠٢٣ م، بعد أن شهد انكماشا بحوالي (-١,٥٪) عام ٢٠٢٠م[٨].

ثانيا: أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات الإفريقية في عام٢٠٢٢م في ظل الأزمة الروسية-الأوكرانية

قد تكون سنة ٢٠٢٢م من أصعب السنوات التي يمكن توقع مآلات المؤشرات الاقتصادية فيها؛ فمع بداية التعافي الاقتصادي النسبي من الآثار الأولية لجائحة كوفيد-١٩، دخل الاقتصاد العالمي في موجات متتالية من الصدمات، بداية من اختناقات سلاسل التوريد العالمية، وما ترتب عليها من ضغوط تضخمية في كافة دول العالم، ثم الزيادة المطردة في أسعار البترول، والسلع الأولية، والغذاء، ثم حالة الاضطرابات العالمية السياسية والاقتصادية المترتبة على الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة.

وعند النظر إلى التحديات التي تواجهها الاقتصادات الإفريقية خلال عام ٢٠٢٢م، فإن السمة الرئيسة لهذه التحديات، أنها تحديات - في أغلبها – خارجية؛ بمعنى أنها بعيدة عن تحكم الدول الإفريقية، إنما تفرض على هذه الدول تبني سياسات اقتصادية للتعامل مع هذه التحديات، والحد من تأثيراتها، خاصة مع غياب الرؤى الواضحة عن المدى الزمني لاستمرارها. ويمكن - وبشكل عام - عرض هذه التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصادات الإفريقية خلال عام ٢٠٢٢م، فيما يلي:

١) التضخم: مع انتعاش معدلات الطلب العالمي بعد الفترة الأولى للجائحة، وعودته إلى مستوياته السابقة، لم يستطع جانب العرض وما يرتبط به من سلاسل إمداد عالمية، من الاستجابة بشكل فعال لتعافي الطلب، وهو ما ظهر في البداية في قصور حجم الإنتاج، وارتفاع تكلفة الشحن حول العالم، الأمر الذي دفع بمعدلات التضخم العالمية إلى الارتفاع بصورة كبيرة في كافة الدول النامية والمتقدمة. بل إن الوضع في الدول النامية كان أكثر سوءا حين صوحبت العوامل الداخلية الدافعة للتضخم بعوامل خارجية، نابعة من الهياكل الاقتصادية للدول النامية، جعلها تخضع لتضخم مستورد من الدول الأكثر تقدما، التي ترتبط بها اقتصاديا بصورة كبيرة.

وتزداد حدة مشكلة التضخم وتداعياتها في الدول الإفريقية، والتي كانت تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات الأسعار حتى قبل الجائحة، خاصة فيما يتعلق بأسعار الغذاء؛ حيث بلغ مؤشر الرقم القياسي لأسعار الغذاء حوالي ١٢٥,٧ كمتوسط لعام ٢٠٢١ م، بعد أن كان يبلغ في المتوسط ٩٨,١ عام ٢٠٢٠ م، بل إنه ارتفع مع بداية عام ٢٠٢٢ م، مع ما صحبه من اضطرابات اقتصادية إلى حوالي ١٣٥,٤ في شهر يناير عام ٢٠٢٢م، و ١٤٠,٧ في شهر فبراير من نفس العام[٩]. ليرتفع متوسط معدل التضخم في إفريقيا جنوب الصحراء من ٢٪ عام ٢٠١٩ م، إلى حوالي ١١٪ عام ٢٠٢١م[١٠].

والحقيقة أن الحديث عن مشكلة التضخم، باعتبارها من أهم المخاطر الاقتصادية التي تواجه الدول الإفريقية في عام ٢٠٢٢ م، هو حديث متشابك الأبعاد؛ فمشكلة التضخم في تلك الدول، وإن كانت في الأصل مشكلة اقتصادية، فإن تأثيراتها الاجتماعية في تلك الدول، هي تأثيرات حادة وطويلة المدى. فمن الناحية الاقتصادية يؤثر التضخم بصورة كبيرة على مستويات الطلب، من خلال تأثيره على الدخل الحقيقي، والقدرة الشرائية للأفراد والأسر المعيشية، وهو ما صاحبه مؤخرا قصور جانب العرض عن التفاعل بشكل مرن مع انخفاض الطلب، وتخفيض الأسعار، بسبب ارتفاع تكلفة المواد الأولية، وتكلفة الشحن، مما جعل الدول النامية، ومنها الإفريقية، تدخل في أسوأ أشكال التضخم وأصعبها في المعالجة، وهو ما يطلق عليه الركود التضخمي.

أما من الناحية الاجتماعية، فإن ارتفاع معدلات الفقر في الدول الإفريقية، وانخفاض القوى الشرائية لأغلب سكان القارة، حتى من قبل جائحة كوفيد-١٩، ينذر بتأثيرات واسعة المدى لمشكلة التضخم على الأمن الغذائي، على سبيل المثال، متمثلا في تراجع قدرة الأفراد على الحصول على احتياجاتهم الغذائية الرئيسة، خاصة مع تركز مشكلة التضخم بصورة كبيرة في ارتفاع أسعار الغذاء، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يؤثر على مستويات الأمن الغذائي، ومؤشرات صحة الأطفال على المدى القصير والمتوسط، مثل نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم، أو الأنيميا، أو نقص الوزن، وغيرها من المشكلات الصحية المرتبطة بالأمن الغذائي،

خاصة مع استمرار معدلات الزيادة في أسعار الغذاء في الارتفاع، نتيجة للصراع الروسي والأوكراني؛ فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر القمح العالمي بحوالي ٢٧٪ والذرة بحوالي ١١٪ خلال شهر فبراير عام ٢٠٢٢م فقط. كذلك فقد تزايدت التساؤلات بشأن استمرار تدفق السلع الغذائية الرئيسة، في ظل كون الدولتين (روسيا وأوكرانيا) المصدر الرئيس لهذه السلع؛ حيث تستحوذ الدولتان معا على حوالي ٢٥٪ من إجمالي صادرات القمح حول العالم، وتعد روسيا المصدر الرئيس للقمح في إفريقيا؛ حيث بلغت صادراتها من القمح حوالي ٣٥٦٣ مليون دولار، وأوكرانيا في المرتبة الثالثة بحوالي ١٤٥٣ مليار دولار، لتشكلا معا حوالي ٣٠٪ من واردات إفريقيا من القمح، مما ينذر بتأثير كبير للأزمة على الأمن الغذائي الإفريقي، في حال تعطل هذه الإمدادات[١١].

كذلك؛ فمن المتوقع أن تؤدي مشكلة التضخم إلى تدهور الأوضاع المعيشية للجماعات المهمشة بالفعل في الدول الإفريقية، مما يمكن أن يؤثر على حالات الأمن والاستقرار السياسي في تلك الدول. أما البعد الأخير لهذه المشكلة، فيتمثل في انخفاض قدرة الحكومات الإفريقية على التصدي لمشكلة التضخم، وفي نفس الوقت محاولة دعم عمليات التعافي الاقتصادي فيها من جهة، أو عجز هذه الحكومات عن دعم الفئات الأكثر تضررا من مشكلة التضخم، في ظل الضغوط التي تواجهها الحالة العامة في تلك الدول، مع التي استنزفت بالفعل في التعامل مع مشكلة كوفيد -١٩، وجعلت هذه الدول تواجه صعوبة في استمرار دعم مواطنيها.

٢) ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام: شهدت الشهور الأخيرة زيادة مطردة في أسعار البترول والمواد الأولية، نتجت عن انتعاش الطلب العالمي، نتيجة استئناف النشاط الاقتصادي بعد التوقف جراء جائحة كوفيد-١٩، ثم تسارعت معدلات ارتفاع أسعار البترول والمواد الخام مؤخرا، وبصورة كبيرة، مع الأزمة الروسية الأوكرانية؛ حيث بلغ سعر البترول (خام البرنت) حوالي ١٣٠ دولاراً للبرميل في شهر مارس عام ٢٠٢٢ م، بعد أن كان يبلغ في المتوسط حوالي ٧٩ دولارا في الربع الأخير من عام ٢٠٢١ م، و ٤٨ دولارا في شهر ديسمبر عام ٢٠٢٠م[١٢]. وقد يبدو للوهلة الأولى، أن تأثير ارتفاع أسعار هذه المواد قد يكون إيجابيا على أغلب الدول الإفريقية، والتي يعتمد اقتصادها بصورة كبيرة ومفرطة على تصدير هذه الخامات. وهو أمر صحيح جزئيا؛ حيث ساعدت هذه الزيادة في تعافي معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول الإفريقية بالفعل خلال عام ٢٠٢١م، إلا أن التأثيرات غير المباشرة لهذه الزيادة، والتي ظهرت في ارتفاع أسعار الواردات الإفريقية من السلع الأساسية والغذائية، يجعل من التأثير الصافي لزيادة أسعار الطاقة والغذاء في غير صالح الدول الإفريقية؛ حيث من المتوقع أن تؤدي هذه الأزمة في النهاية إلى تنامي العجز في موازينها التجارية، ويشكل ضغطا على قيمة عملاتها المحلية، ومصدرا لتنامي معدلات التضخم الداخلي في تلك الدول.

٣) تفاقم العجز العام ومشكلة الديون: لا تزال مشكلة تفاقم المديونية واحدة من أهم الأزمات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي للدولة الإفريقية، خاصة في ظل زيادتها بشكل مطرد في الآونة الأخيرة جراء أزمة كوفيد- ١٩، وما صاحبها من لجوء العديد من الدول الإفريقية إلى تبني سياسات اقتصادية انكماشية، لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار العالمية، مثل أنجولا، وموزمبيق، وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا. إلا أن هذه السياسات لم تنجح بصورة كبيرة في كبح معدلات التضخم في تلك الدول، خاصة مع انخفاض قيمة بعض العملات المحلية، وانخفاض القدرة على قيام هذه الحكومات بدعم اقتصاداتها ماليا. وفي نفس السياق، اضطرت هذه الدول إلى زيادة إنفاقها العام، لمواجهة تداعيات الأزمة، ودعم الفئات الأكثر هشاشة، ودعم قطاعاتها الصحية، وهو الأمر الذي أدى إلى قصور الإنفاق العام في بعض القطاعات، وخاصة قطاع البنية التحتية من جهة، وتنامي العجز العام من جهة أخرى، وهو ما انعكس في ارتفاع حجم الدين العام أو الحكومي بصورة مطردة في أكثر من ثلثي دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ومن المتوقع أن تزداد حدة مشكلة المديونية في الدول النامية عموما، والإفريقية بوجه خاص، لتصبح واحدة من أهم التهديدات الاقتصادية، التي تواجهها الدول الإفريقية خلال العام الجاري، مع اتجاه السياسات النقدية العالمية مؤخرا، إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة أزمة التضخم، وارتفاع هامش المخاطرة، وهو الأمر الذي حذر منه سابقا تقرير مشترك للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، صدر عام ٢٠١٨ م (أي قبل جائحة كوفيد ١٩)، حيث أشار التقرير إلى أن مخاطر الديون، واحتياجات التمويل تكون، لها آثار أشد وطأة إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة عالميا بمعدل أعلى وأسرع مما هو متوقع، أو كانت الدول المعنية أكثر عرضة لآثار عدوى من محيطها الإقليمي، أو انخفض معدل نموها، أو تعرضت لتقلبات حادة في أسعار السلع الأساسية والطاقة، خصوصا إذا كانت شديدة الاعتماد عليها تصديرا أو استيرادا[١٣]، وهي العوامل التي حدثت مجتمعة في الدول الإفريقية خلال العام الجاري. وتتفاقم حدة هذه الأزمة وتتحول من مشكلة راهنة أو مؤقتة إلى أزمات مستقبلية، تحد من مقدرة الدول على النمو مستقبلا، إذا ما وجهت بسياسات تتضمن التضحية بالاستثمارات العامة، أو تخفيض الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، إلى مستويات أقل من مستوياتها الأصلية المتدنية بالفعل، لخدمة هذه الديون. وبشكل عام، فقد ارتفع حجم الديون الخارجية في إفريقيا جنوب الصحراء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٢٪ قبل أزمة كوفيد- ١٩ إلى حوالي ٢٧٪ عام ٢٠٢٠ م، ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة حوالي ٢٦٪ عام ٢٠٢٢ م، و٢٥,٣٪ عام ٢٠٢٣م. وتباينت معدلات الزيادة من المديونية وفقا لطبيعة اقتصاد الدول، لتتراوح معدلات الزيادة من ١٠٪ إلى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تكون الزيادة الأكبر في الدول البترولية، والأقل في الدول غير الغنية بالموارد الطبيعية[١٤]. كذلك فمن المتوقع أن تؤثر هذه التغيرات الاقتصادية السلبية على

التدفقات المالية إلى الدول الإفريقية وأسواقها الناشئة، خاصة في ظل تطورات الأزمة الروسية الأوكرانية في صورة مد وجزر سريعين للأموال الساخنة أو الهائمة، مما يؤدي إلى إرباك السياسات النقدية في تلك الدول، وزيادة ما يسودها من حالة عدم يقين حول اتجاهات أسعار الفائدة والصرف في تلك الدول.

وفي النهاية، فإنه من قراءة المؤشرات الاقتصادية الأولية للدول الإفريقية لعام ٢٠٢٢م، والاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي استجدت على العالم في هذا العام، يتضح أن القارة، وإن كانت تواجه تاريخيا بمجموعة كبيرة من التحديات الاقتصادية، فإن عام ٢٠٢٢ م، يمكن أن يكون واحدا من أصعب الأعوام التي ستشهدها الاقتصادات الإفريقية، والذي يفرض على دولها التعامل بشكل حذر وفعال مع حالة عدم اليقين والاضطرابات، أو ما يطلق عليه المربكات الشديدة في مسارها الاقتصادية. فمن الواضح أن هذا العام سيشكل مفترق طرق أمام الدول؛ إما أن تنجح في التعاطي مع الأزمة بشكل يؤدي في النهاية إلى تعافيها الاقتصادي، وإن طالت مدته، أو السقوط في مرحلة من الركود والتدهور الاقتصادي، قد تأتي على المكاسب أو النجاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي نجحت عدد من الدول الإفريقية في تحقيقه مؤخرا في سنوات أطلق عليها سنوات الصعود الإفريقي.

هوامش

(1) World Bank, *Global Economic Prospects* (Washington, DC: World Bank, 2022), https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36519/9781464817601.pdf.

(2) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook Update*: January 2022, Rising Caseloads, a Disrupted Recovery, and Higher Inflation (Washington, D.C.: IMF, 2022), https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WEO/2022/Update/January/English/text.ashx

(3) World Bank, *Global Economic Prospects: January 2022.*

(٤) الأونكتاد، «تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١م: الاستثمار في انتعاش مستدام،» الأمم المتحدة (٢٠٢١م)، https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_overview_ar.pdf.

(٥) الأونكتاد، «تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١م: الاستثمار في انتعاش مستدام.»

(6) Alisa Strobel and Yacine Rouimi, "Post-COVID-19 sub-Saharan African consumer spending," *IHS Markit*, May 28, 2021, https://ihsmarkit.com/research-analysis/postcovid19-subsaharan-african-consumer-spending.html.

(٧) البنك الدولي، «تقرير التنمية في العالم ٢٠٢٢م: التمويل من أجل تحقيق تعاف منصف»، كتيب العرض العام (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢م)، https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36883/211730ovAR.pdf.

(8) World Bank, *Global Economic Prospects: January 2022.*

(9) Food & Agriculture Organization (FAO), *World Food Situation*, (Rome: FAO, 2022), https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/.

(10) IMF, *Regional Economic Outlook: Sub Saharan Africa*, (Washington, DC: IMF, 2021), https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/AFR/2021/October/English/text.ashx.

(11) Martin Armstrong, "Africa's Major Reliance on Russian and Ukrainian Wheat," *Statista*, March 9, 2022, https://www.statista.com/chart/27009/import-sources-of-wheat-in-africa/.

(12) "Oil Prices," *Market Insiders*, April 12, 2022, https://markets.businessinsider.com/commodities/oil-price

(١٣) محمود محي الدين، في التقدم: مربكات ومسارات، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٢١م)، ٧١-٧٣.

(14) World Bank, *Global Economic Prospects: January 2022.*

الدور المتنامي لمقاولي الأمن الصينيين في إفريقيا: التحديات والأجندات الخفية

د. مروة صبحي منتصر، مدرس العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

الكلمات المفتاحية

صناعة الأمن الخاص – إفريقيا – الاستثمارات الصينية – مقاولو الأمن الصينيون – السوق الإفريقي للخدمات الأمنية – العلاقات الصينية الإفريقية.

مع تنامي الدور الصيني في إفريقيا على مدار السنوات العديدة الماضية، تتجه بكين إلى نشر المتعاقدين الأمنيين لحماية مشاريعها الاقتصادية في إفريقيا، وينشط متعاقدو الأمن الصينيين في عدد متزايد من البلدان الإفريقية؛ إنهم يعملون في الغالب لصالح الشركات الصينية المملوكة للدولة، وبشكل متزايد مع قوات الأمن الإفريقية؛ حيث يحمون منشآت النفط، والسكك الحديدية، والمناجم، وحتى السفارات الصينية. كذلك يشير العديد من المحللين إلى شركات الأمن الخاصة الصينية، باعتبارها «نقطة قوة إستراتيجية مستقبلية» تضيفها الصين إلى دورها المتزايد هناك. من كيب تاون إلى القاهرة؛ واجهت بكين بالفعل قيودًا متزايدة على سياستها الخارجية، القائمة منذ عقود على أساس مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى». وفي القارة الإفريقية، يمثل الأمن أولوية متزايدة الأهمية، لاسيما بالنسبة للشركات الصينية العاملة في المناطق المضطربة سياسيًا. وتعتبر القارة مليئة بمجموعة واسعة من النزاعات، كما تشتعل الصراعات بسبب التوترات الدينية، والمنافسات القبلية، والمشاكل السياسية، والتوزيع غير المتكافئ للمصادر النادرة، أو الكوارث الطبيعية. ومن هنا، تسعى هذة الورقة إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما الدور المتنامي لشركات الأمن الخاصة الصينية في القارة الإفريقية؟ وكيف تطور ذلك الدور؟

أولا: التعاقد الأمني ذو الخصائص الصينية

تعددت تعريفات الشركات العسكرية، أو الأمنية الخاصة، في الوثائق الدولية، ومنها تعريف مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة عام ٢٠٠٦ م، بأنها: «تمثل شركات تجارية، تقدم خدمات

متخصصة، تتعلق بالحروب والمنازعات، بما فيها العمليات القتالية، والتخطيط الإستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والدعم العملياتي واللوجستي، والتدريب، وشراء الأسلحة، ويكون هدفها تحقيق الربح بشكل أساس»[١].

يعد مصطلح «شركة أمنية خاصة» مضللا، وغير دقيق في السياق الصيني إلى حد كبير، كدولة حزبية، تطلب من جميع «الشركات» الامتثال لتوجيهات الحزب الشيوعي الصيني، ويجب أن تكون شركات الأمن مملوكة للدولة، أو يجب أن يكون ٥١٪ على الأقل من رأس مالها مملوكا للدولة، وفي الوقت ذاته، تعد الشركات الأمنية الصينية الخاصة التي تتحرك خارج الحدود الصينية كيانات تجارية، تتطلع إلى تحقيق أرباح في السوق، نظرًا للعلاقات الوثيقة بين الرؤساء التنفيذيين لشركات الأمن الخاصة الصينية، وتطورهم إلى مشغلين أمنيين معترف بهم دوليًا، ولا يمكن استبعاد وجود تفاعل وثيق مع جهاز أمن الدولة. وعلاوة على ذلك، فإلى جانب تسجيلها ككيانات تجارية خاصة، تعمل الشركات الأمنية الصينية فيما يسمى «السوق ذات الخصائص الصينية»؛ حيث يكون من الصعب التمييز بين المكان الذي ينتهي فيه الجزء المملوك للدولة، ويبدأ الجزء الخاص. ولطالما كان من الصعب أن يُطلق عليها «شركات أمنية خاصة»، وكان من الأفضل استعمال مصطلح «متعاقدين أمنيين»[٢].

أ- أنشطة المتعاقدين الأمنيين الصينيين في إفريقيا

يشير مركز الصين لأبحاث الأمن والدفاع، إلى أن الشركات الصينية المملوكة للدولة، تنفق حوالي ١٠ مليارات دولار سنويًا على الأمن على مستوى العالم. وتزامن دخولهم إلى إفريقيا مع مهام مكافحة القرصنة، التي قام بها جيش التحرير الشعبي الصيني قبالة الساحل الصومالي في عام ٢٠٠٨م، وكانت شركة «هواشين تشونغ آن»، وحراس الأمن في الخارج، أول من حصل على إذن من الحكومة الصينية، لتوفير الحراسة البحرية المسلحة للأساطيل الصينية في هذه المياه.[٣]

قامت شركات الأمن الصينية في وقت لاحق بتنويع أنشطتها؛ فعلى سبيل المثال، تحمي «شركة دي وي بكين للخدمات الأمنية» مشروع غاز طبيعي بقيمة ٤ مليارات دولار في إثيوبيا، لصالح شركة «المجموعة القابضة جي سي إل للخدمات البترولية» الصينية، وتقوم مجموعة «شاندونج هاي واي الأمنية» بحماية المناجم المملوكة للصين في جنوب إفريقيا، وتحمي «المجموعة الصينية العابرة للبحار»، وهي تكتل من خمس شركات، مشاريع الحزام والطريق في مناطق الصراع، بما في ذلك الصومال، كما تقوم «مجموعة الصين للأمن والتكنولوجيا» بتأمين طرق النقل البري والبحري، بما في ذلك خليج غينيا، وعدن، وممر لامو بورت - جنوب السودان – إثيوبيا.[٤]

لا يُسمح لشركات الأمن الصينية بحمل الأسلحة في الخارج، مما يتطلب منهم تعديل نماذج أعمالهم، لتلائم الأوضاع القانونية المختلفة؛ فكلما كانت البيئة أكثر تساهلاً، زاد مجال أنشطتهم. وفي جنوب إفريقيا، حيث يتم تطبيق القوانين بصرامة، تعمل شركات الأمن الصينية من خلال الفروع المحلية، وعلى سبيل المثال، تدير شركة «شاندونج هاي واي الأمنية» مشروعًا مشتركًا مع شركة «رايد للأمن الخاص»، والتي توفر الأمن في قطاع التعدين.

في البيئات الأكثر تساهلا في السودان وجنوب السودان، تعمل الجهات الأمنية الصينية مع القوات المحلية في الميدان؛ ففي عام ٢٠١٦م، جندت شركة «دي وي للخدمات الأمنية» مسلحين من جنوب السودان، كدعم لإجلاء أكثر من ٣٠٠ عامل نفط صيني، بعد اندلاع القتال بين الفصائل المتناحرة في الحرب الأهلية في جنوب السودان.[٥]

ومن الأمثلة السابقة، يتضح التنوع في الأنشطة العسكرية لشركات متعاقدي الأمن الصينيين، والتي تتعدد مهامها من مستوى الخدمات الأمنية الخاصة بالإنتاج العسكري، واستخدام القوة المباشر، إلى مستوى الخدمات التقنية والدعم اللوجستي مزدوج الاستخدام، التى يمكن تكييفها مع السياق القتالي، أو السياق المدني، بما في ذلك سياق مراقبة الحدود، والتدريبات والأنشطة الاستخباراتية.

ب- تحول الأهداف الإستراتيجية للصين في إفريقيا

لطالما زعمت الصين أنها «تحافظ على الأضواء»، وتتمسك بمبدأ «عدم التدخل» في شؤون الدول، وقد رفضت نشر قواتها المسلحة في الخارج، ولكن يتم الآن اختبار هذه المبادئ الدبلوماسية؛ حيث إن المصالح الصينية المتنامية بسرعة في إفريقيا، أوجدت حاجة لمتعاقدين أمنيين، لتوفير الحماية لتلك المصالح، ويعد ذلك تحولا في سياساتها الخارجية.

تعد القوة الاقتصادية للصين في إفريقيا لا لبس فيها؛ ففي عام ٢٠١٧م وحده، حققت الشركات المملوكة للدولة الصينية حوالي ٥١ مليار دولار من العائدات، من مشاريع الحزام والطريق المحلية.

واعتبارا من عام ٢٠٢٠م، كانت الصين مسؤولة عن مشاريع بناء في إفريقيا، أكثر من فرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، مجتمعة، ومع ذلك، فإن ارتباطات الصين العالمية الموسعة محفوفة بالمخاطر. وتشير الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في تقييمها لعام ٢٠٢٠م، إلى أن ٨٤٪ من استثمارات مبادرة الحزام والطريق للصين، تقع في بلدان متوسطة، إلى عالية الخطورة.[٦]

ومن أجل حماية استثماراتها، استثمرت بكين في متعاقدين أمنيين، واعتبارًا من عام ٢٠١٣م، كان لدى الصين حوالي ٤٠٠٠ شركة أمنية مسجلة، مع ما يقدر بنحو ٤,٣ ملايين موظف، معظمهم من أفراد الجيش والشرطة المسرَّحين.[٧]

لقد توقعت إحصاءات المؤسسات الدولية، أن الصين ستشكل أكبر نمو في الإنفاق الأمني الخارجي بين عامي ٢٠١٩ - ٢٠٢٣م، ومن هذا المنظور، فإن التحول الإستراتيجي للصين من الابتعاد عن الأضواء، إلى ادعاء القيادة العالمية، يمهد الطريق لتوسيع التعاقد الأمني الصيني في الخارج.[٨]

وقد شهد عام ٢٠١٩ م العديد من التحولات والتطورات المهمة في صناعة متعاقدي الأمن الصينين، لتشمل توجهاً نحو زيادة الاحتراف؛ فشهد أوائل عام ٢٠١٩ م، الإعلان عن قيام «شركة الخدمات الحدودية»، بإنشاء «قاعدة تدريب» في منطقة شينجيانغ، حيث تعهدت الشركة باستثمار ٦٠٠٠٠٠ دولار في مركز قادر على تدريب ٨٠٠٠ شخص سنويًا.[٩]

كما ظهرت قضية الشركات الأمنية الخاصة أيضا في الخطاب المحلي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠١٩م، وفي حديثه في المؤتمر الاستشاري السياسي السنوي للشعب الصيني في شهر مارس عام ٢٠١٩م، أدلى رئيس شركة CITIC)) بعدد من التعليقات حول الشركات الأمنية الخاصة، بما في ذلك ما يلي[١٠]:

- تحتاج الصين إلى زيادة الإنفاق في الميزانية بشكل كبير على أمن سفاراتها الخارجية، ومشاريع البنية التحتية الرئيسة، لتشمل المزيد من التمويل لقوات الأمن الخاصة الصينية، التي ينبغي رفع قدراتها إلى مستوى نظرائها الغربيين.
- ينبغي إنشاء صندوق وطني يركز على المشاريع الأمنية الخارجية.
- يجب الاعتماد على نظام (Beidou) للملاحة عبر الأقمار الصناعية، والذي «سيسمح للشركات الصينية بالحصول على كمية هائلة من المعلومات الأمنية في الأسواق الخارجية، دون الاعتماد على التقنيات الغربية».

ثانيا: السوق الإفريقي ومقاولو الأمن الصينيون

تبرز إفريقيا كسوق رائج لأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل ملحوظ؛ حيث يزداد اعتماد العديد من الدول الإفريقية عليها، وكانت هناك عدة أسباب وراء ذلك[١١]:

- انتشار نموذج الدولة الفاشلة والهشة في إفريقيا، وضعف الجيوش المحلية، وتزايد الجريمة المنظمة غير الوطنية، مما أدى إلى استدعاء تلك الشركات لسد الفجوة الأمنية الموجودة.
- تشهد إفريقيا الصراعات، والحروب الأهلية المتكررة، والانقلابات العسكرية، بالإضافة إلى سيطرة الجماعات المسلحة هناك، بشكل قد يفوق سيطرة القوات الحكومية.
- انتشار الاستثمارات الأجنبية في تلك القارة المليئة بالموارد، وازدياد حاجاتهم لحماية استثماراتهم ومواطنيهم هناك.

لذلك، دفعت الحاجة إلى الأمن، وحماية أصول القطاع الخاص، إلى دخول السوق المربح للخدمات الأمنية، وتتراوح أنواع المجموعات التي تقدم خدمات أمنية خاصة من الميليشيات القبلية، إلى الشركات الأمنية الخاصة الدولية، وحتى المرتزقة الجاهزين للقتال.[١٢]

يتعين على مقاولي الأمن الصينيين تقديم خدمات تتراوح ما بين التعدين، وحماية حقول النفط، إلى حماية الموظفين العاملين في السفارات والشركات، وتحظر اللوائح المحلية والقانون الصيني على الصينيين حمل الأسلحة في الصين، وخارج الصين، مع بعض الاستثناءات الملحوظة؛ وهذا يعرقل مقاولي الأمن الصينيين من متابعة مسارهم، ليصبحوا قوة عسكرية خاصة.[١٣]

وفي ذلك؛ تختلف البصمة الأخيرة التي خلفتها الشركات العسكرية الخاصة الروسية في القارة اختلافًا كبيرًا، عن تلك التي تركتها الشركات العسكرية الخاصة الصينية؛ فمن إفريقيا جنوب الصحراء، إلى ليبيا، تقدم الشركات العسكرية الخاصة الروسية، بقيادة مجموعة فاجنر، الدعم العسكري لحلفاء روسيا، دون اعتبارهم جزءا من القوات المسلحة الروسية. وفي حين أن مقاولي الأمن الصينيين، يركزون على سد فجوة أمنية في حراسة الاستثمارات الصينية، فإن الميزة الرئيسة للشركات العسكرية الخاصة الروسية، هي عدم التبعية (المباشرة) لموسكو، والتوسع في أنشطتها العسكرية.[١٤]

ولأسباب عملية؛ يمكن تقسيم سوق الأمن الخاص في القارة الإفريقية إلى عدة مناطق، تشترك في تهديدات مشتركة، وبالتالي تتطلب حلولا أمنية غير مماثلة، على النحو التالي[١٥]:

- **مصر وجزء من شمال إفريقيا:** يركز التعاون مع الشركات الأمنية الخاصة المحلية وقوات الأمن الحكومية لحماية السفارات، وحراسة الموانئ والبنية التحتية، والاستجابة لعمليات الاختطاف مقابل فدية (K&R).
- **ليبيا والساحل وجنوب السودان:** تعد الشركات العسكرية الخاصة هي الأكثر هيمنة، على الرغم من أن الشركات الأمنية الخاصة مستخدمة بشكل أساس في صناعة استخراج النفط، لدعم أمن عملياتها. ويتم توظيف الشركات العسكرية الخاصة، وحتى مجموعات المرتزقة المستقلة، لدعم العمليات القتالية هناك.
- **غرب إفريقيا (خاصة نيجيريا):** أدت زيادة انعدام الأمن البحري في منطقة الدلتا، إلى وجود متزايد لمكافحة القرصنة.
- **شرق إفريقيا:** في الصومال على وجه الخصوص، يعتبر تهديد الإرهاب هو الدافع الرئيس للشركات الأمنية الخاصة، المتخصصة في مكافحة الاختطاف.
- **كينيا:** يوجد زيادة هائلة في الخدمات الأمنية الخاصة، بسبب التهديد الذي يلوح في الأفق من قبل الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب.

في الآونة الأخيرة، شهد الأمن في إفريقيا، ليس فقط وجودًا متزايدًا للشركات العسكرية الخاصة الروسية أو الصينية، ولكنه شهد أيضًا انتشارًا كبيرًا لشركات الأمن الخاصة الصغيرة والمستقلة؛ فعلى سبيل المثال، عززت النزاعات في الشيشان، والعراق، وأفغانستان، وسوريا، توظيف موظفين محليين في صفوف الشركات العسكرية الخاصة متعددة الجنسيات.[١٦]

إن الشكاوى حول افتقار الحكومة الصينية المفترض للاهتمام والحماية للمواطنين الصينيين في الخارج في إفريقيا، ليست جديدة؛ ففي العقود السابقة، تم تعويض النقص الملحوظ في الاهتمام من بكين، من خلال إنشاء ميليشيا محلية لحماية العمال والشركات من العنف الإجرامي في القارة، وكان قطاع التعدين هو الجاني الرئيس في العديد من الحوادث رفيعة المستوى، التي أشعلت ضجة إعلامية في إفريقيا والصين[١٧].

فمنذ الهجوم الإرهابي الذي وقع عام ٢٠١٥م في فندق بلو راديسون في باماكو، عاصمة مالي، قُتل ثلاثة مدراء تنفيذيين في شركة السكك الحديدية الصينية، إلى جانب أجانب آخرين؛ فزادت الحكومة الصينية من وعيها بحماية العمال الصينيين أثناء تواجدهم في الخارج، وكذلك المراقبة عن كثب.[١٨]

في حين أن العديد من الشركات الأمنية الخاصة الصينية، لا تزال تحلق تحت الرادار، فإن الاهتمام بالجيش الصيني، ووجوده في بناء السلام في إفريقيا، في ازدياد؛ حيث تقدمت العلاقات الأمنية بين الصين وإفريقيا بشكل كبير خلال العقدين الماضيين؛ ففي عام ٢٠١٥م، زاد قانون مكافحة الإرهاب المعدل من نطاق الانتشار العسكري الصيني في الخارج، وتم سن هذا القانون في نفس العام الذي دعت فيه ورقة السياسة الصينية بشأن إفريقيا، إلى مشاركة عسكرية أوسع فيما يتعلق ببناء القدرات، ونقل التكنولوجيا الأمنية مع الدول الإفريقية. لذلك، فليس من قبيل المصادفة، أنه بعد افتتاح القاعدة الصينية البحرية في جيبوتي مباشرة، بدأت الصين في تدريب قواتها العسكرية على الأراضي الإفريقية. وخلال عام ٢٠١٨م وحده، أجرى جيش التحرير الشعبي تدريبات في الكاميرون، والغابون، وغانا، ونيجيريا، وجيبوتي.[١٩]

ثالثا: التحديات والأجندات الخفية للصين

ازدادت الحاجة إلى تأمين الاستثمارات والمواطنين الصينيين في إفريقيا، لكن من غير المرجح أن تنشر بكين قواتها بسبب مخاوف بشأن المحافظة على صورتها، وغيرها من الاعتبارات السياسية والجيوسياسية، ومع ذلك، فقد تم تحديد حماية المصالح الخارجية، وحماية المواطنين والمنظمات والمؤسسات الصينية، على أنها مهام أساسية في الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٩ م، المسمى «إستراتيجية الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد»، وهو أحدث دليل إستراتيجي رسمي للبلاد. وتظهر هذه الأهداف أيضًا في منتدى خطة عمل التعاون الصيني الإفريقي عام (٢٠١٩-٢٠٢١م)، كأولويات قصوى في التعاون الأمني المتعلق بمبادرة الحزام والطريق.[٢٠]

وفي هذا الصدد، قال الجنرال وانج ويكسينج، مدير أكاديمية العلوم العسكرية: إن هدف جيش التحرير الشعبي هو «أن يصبح قوة إستراتيجية عالمية»، ومع ذلك، يواجه جيش التحرير الشعبي – أيضًا – قيودًا وتحديات على قدرته على إنجاز هذه المهام، ومنها:

أوضح زوبو، زميل في أكاديمية العلوم العسكرية، أن جيش التحرير الشعبي «ليس لديه جميع القدرات المطلوبة لحماية مصالحه الخارجية»، واستكمل قائلا: إن «قدرة النقل لجيش التحرير الشعبي الصيني غير كافية»، حيث إن المركبات الموجودة «غير مناسبة لتنفيذ عمليات إجلاء على نطاق واسع».[٢١]

دائما ما تُطرح مسألة إنشاء القواعد العسكرية في المناقشات الداخلية حول العمليات الصينية في الخارج، ومع ذلك، فإن كل كتاب أبيض للدفاع أصدره جيش التحرير الشعبي من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٩ م، يتجاهل القواعد الأجنبية، وهي سياسة أساسية خلقت نقاشا داخل جيش التحرير الشعبي، حول كيفية التوفيق بين سياسة الصين الخارجية الحازمة، والتوسعية والتنافسية المتزايدة، مع التزامها المعلن عنه، وهو عدم التدخل في الشؤون السياسية والأمنية للدول الأخرى.[٢٢]

يبدو أنه قد ظهر في السنوات الأخيرة موقف الوسط؛ الذي يسعى إلى تأكيد عودة الصين كقوة عظمى، مع تجنب الإجراءات التي يمكن أن تصورها على أنها قوة إمبريالية، مصممة على الهيمنة على دول أخرى. وتفضل الصين الحفاظ على مزيج أمني مرن، يتضمن استخدام قوات جيش التحرير الشعبي في أدوار غير تقليدية، مثل: حفظ السلام، ومكافحة القرصنة، جنبًا إلى جنب مع استخدام القوات شبه العسكرية، والمتعاقدين الأمنيين، والقوات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، يميل جيش التحرير الشعبي الصيني إلى استخدام مرافق تجارية، أو ذات استخدام مزدوج، يمكن أن توفر خيارات قاعدة عسكرية محدودة، ويتطابق هذا مع نفور الصين من تقليد القواعد الغربية في الخارج، ورغبتها في عرض قصة صعودها السلمي، علاوة على ذلك، فهناك قواعد قارية قوية في أجزاء كثيرة من إفريقيا ضد التمركز الأجنبي، كما يتضح من قرار الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠١٦م، الذي حذر الأعضاء بضرورة توخي الحذر عند الدخول في اتفاقيات، قد تؤدي إلى المزيد من القواعد الأجنبية.[٢٣]

وختاما؛ يبدو أن متعاقدي الأمن، هم الخيار الأنسب للسياسة العسكرية الخارجية للصين؛ الأمر الذي يفسر السبب غير المعلن لتوسع الصين في الاعتماد عليهم، بدلا من الاعتماد المباشر على جيش التحرير الشعبي؛ وذلك يعني رغبة الصين في الظهور بمظهر التواجد السلمي، الذي يحوي في باطنه أهدافا غير سلمية، والصعود كقوة عالمية مهيمنة، مع إبعاد فكرة التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى عنها، وذلك لعدم اعتمادها على القواعد العسكرية، كما تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

هوامش

(1) Alan Bryden and Marina Caparini, editors, *Private Actors and Security Governance* (Geneva: LIT Verlag, 2006), https://www.researchgate.net/publication/238706716_Private_Actors_and_Security_Governance.

(2) Paul Nantulya, "Chinese Security Firms Spread along the African Belt and Road," *Africa Center for Strategic Studies*, June 15, 2021, https://africacenter.org/spotlight/chinese-security-firms-spread-african-belt-road/.

(3) Paul Nantulya, "Chinese Hard Power Supports Its Growing Strategic Interests in Africa," *Africa Center for Strategic Studies*, January 17, 2019, https://africacenter.org/spotlight/chinese-hard-power-supports-its-growing-strategic-interests-in-africa/.

(4) Nantulya, "Chinese Hard Power Supports Its Growing Strategic Interests in Africa".

(5) Nantulya, "Chinese Security Firms Spread along the African Belt and Road".

(6) Paul Nantulya, "Chinese Security Contractors in Africa," *Carnegie Endowment for International peace*, October 8, 2020, https://carnegieendowment.org/2020/10/08/chinese-security-contractors-in-africa-pub-82916

(7) Nantulya, "Chinese Security Contractors in Africa".

(8) Nantulya, "Chinese Security Contractors in Africa".

(9) Sergey Sukhankin, "Chinese Private Security Contractors: New Trends and Future Prospects," *China Brief*, 20: 9, 2020, 18-24, https://jamestown.org/program/chinese-private-security-contractors-new-trends-and-future-prospects/.

(10) Sukhankin, "Chinese Private Security Contractors: New Trends and Future Prospects".

(11) Shaw, Mark and Tuesday Reitano, "Organized Crime and Criminal Networks in Africa." *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, May 23, 2019, https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-742.

(12) Mark and Reitano, "Organized Crime and Criminal Networks in Africa".

(13) Alessandro Arduino, "The Footprint of Chinese Private Security Companies in Africa," *SAIS-CARI Policy Brief*, 35: 2020, 11, https://www.econstor.eu/handle/10419/248221.

(14) Neil Hauer, "Russia's Favorite Mercenaries," *The Atlantic*, August 27, 2018, https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/russian-mercenaries-wagner-africa/568435/.

(15) Arduino, "The Footprint of Chinese Private Security Companies in Africa," 14.

(16) Nantulya, "Chinese Hard Power Supports Its Growing Strategic Interests in Africa".

(17) Arduino, "The Footprint of Chinese Private Security Companies in Africa," 15.

(18) Arduino, "The Footprint of Chinese Private Security ….," 16.

(19) Arduino, "The Footprint of Chinese Private Security…," 16.

(20) Nantulya, "Chinese Security Firms Spread along the African Belt and Road".

(21) Alessandro Arduino, "What is the Role for the Chinese Private Security Sector in Africa?," *SAIS-CARI Policy Brief*, 42: 2020, https://africa.isp.msu.edu/files/6816/3616/1649/PB_42_Arduino_Chinese_Private_Security_Companies.pdf.

(22) Nantulya, "Chinese Hard Power Supports Its Growing Strategic Interests in Africa".

(23) Nantulya, "Chinese Hard Power Supports Its Growing Strategic Interests in Africa".

دبلوماسية بايدن في إدارة أزمات القرن الإفريقي...تحديات وفرص

بشرى جاسم محمد، باحثة متخصصة في السياسات الإفريقية، بغداد.

تعد الدبلوماسية من الأدوات المهمة في تنفيذ السياسية الخارجية للدول، وهي التي اهتمت بها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن منذ بداية حملته الانتخابية، التي تنظر إلى القرن الإفريقي على أنه أحد المناطق الإستراتيجية المهمة، التي تؤثر على الأمن القومي الأمريكي، مع زيادة التنافس الدولي في هذه المنطقة. وعليه؛ فقد اهتمت إدارة الرئيس جو بايدن بالحفاظ على التعاون الدولي، خصوصا في منطقة القرن الإفريقي، ما عظّم من بروز تيار ينادي بتجاوز إرث ترامب، وإعادة إحياء الروح التقدمية في أجندة السياسة الخارجية، وإحياء الدبلوماسية والتعاون والشراكة، إلا أن هذه الدبلوماسية ظلت تعاني من نقاط ضعف وتحديات، جعلت الدبلوماسية أداة غير فعالة في ظل وجود الأدوات العسكرية، ومن هنا تهتم هذه الورقة بتحليل دبلوماسية بايدن في إدارة أزمات القرن الإفريقي، في ظل العديد من التحديات والفرص.

الكلمات المفتاحية (دبلوماسية، بايدن، أزمات سياسية، القرن الإفريقي)

أولا: القرن الإفريقي بين دبلوماسية ترامب وبايدن

يمكن فهم دبلوماسية بايدن تجاه القرن الإفريقي من خلال التحولات في إستراتيجية بايدن، التي تعطي قيمة وأهمية أكبر للقارة، على عكس إستراتيجية الرئيس ترامب، ويتضح التحول من خلال عدة نقاط:

١- لقد كانت خطة ترامب تقضي بتقليص عدد القوات الأمريكية التي تقوم بمهام مكافحة الإرهاب في إفريقيا بنسبة ٢٥٪ تقريبًا، إلا أن خطة بايدن قضت بزيادة الإنفاق العسكري، وتوسيع تمركزها في القرن الإفريقي، وتوسيع نطاق ساحة المواجهة، واستمرار عمليات التدريب، مثل قوات (لواء البرق) الصومالي، الذي ربما تستمر مهمة تدريبه حتى عام ٢٠٢٧م، وإصدار قانون تفويض الدفاع الوطني لعام ٢٠٢١م، الذي يعزز دور أفريكوم في إفريقيا، وتحديث القواعد العسكرية الأمريكية وتجديدها في القرن الإفريقي بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥، وتنفيذ ١٢ مشروعا لبناء قواعد عسكرية في كينيا، وجيبوتي، والنيجر، والصومال[١].

٢- لم يقم ترامب بزيارة القارة خلال ولايته الرئاسية، ولم يلتق سوى ثلاثة رؤساء أفارقة فقط في البيت الأبيض منذ عام ٢٠١٦ م، وهم رؤساء: مصر، ونيجيريا، وكينيا، بالإضافة إلى تصريحات عنصرية أثارت غضب الأفارقة؛ إذ وصف هذه الدول بأنها «دول قذرة»، وتحدث عن القارة كمكان حاول أصدقاؤه تحقيق الثراء فيه. أما بايدن، فلديه استعداد إيجابي باستعادة المشاركة القائمة على الاحترام المتبادل، وإحياء الدبلوماسية وتنشيطها، والتأكيد على الديمقراطية الإفريقية والنمو الاقتصادي، واستعادة ثقة الدول الإفريقية، هو أمر أساسي؛ أي أن بايدن يتحاور مع البلدان الإفريقية بشكل إيجابي[٢].

٣- تراجع حجم التجارة والاستثمار المباشر في عهد ترامب إلى (٤١ مليار دولار) في عام ٢٠١٨ م، بعدما كان (١٠٠ مليار دولار) في عام ٢٠٠٨م، وانخفاض حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا من(٥٠,٤ مليار دولار) في عام ٢٠١٧ إلى (٤٣,٢ مليار دولار) في عام ٢٠١٩م، ولكن تعطي إدارة بايدن الأولوية لعلاقاتها التجارية مع البلدان الإفريقية، وذلك بهدف التصدي للنفوذ الصيني المتنامي في إفريقيا، من خلال عدد من الأدوات التجارية الناشئة، مثل مبادرة (Prosper Africa)، التي تتراوح ميزانيتها ما بين (٥٠٠ -٧٥٠) مليون دولار، والمؤسسة الأمريكية الجديدة لتمويل التنمية الدولية باستثمارات تبلغ (٦٠ مليار دولار)[٣].

٤- سعى ترامب إلى تقييد التمويل المقدم للقارة من قبل المنظمات الدولية، وبرامج المساعدات الخارجية، بما فيها البرامج الصحية التي تعتمد عليها إفريقيا بشكل ملحوظ، لكن تعزيز إدارة بايدن علاقتها مع بعض الدول الإفريقية، التي تمثل مراكز اقتصادية قوية في القارة، مثل نيجيريا، وكينيا، وأنجولا، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا، والسنغال، لتصبح أسواقا ذات أولوية لإدارة بايدن الجديدة[٤].

٥- عد ترامب القارة الإفريقية على أنها مجرد ساحة لمنافسة القوى الكبرى، لا سيما الصين وروسيا، وذلك بدلا من تعزيز العلاقات معها، وهو ما أدى إلى تحفظات من قبل بعض الدول الإفريقية، التي لا ترغب أن تكون في خضم المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة والصين، فتحرص إدراة بايدن انطلاقًا من التزام الولايات المتحدة بالرخاء المشترك، والسلام، والأمن، والديمقراطية، والحكم، كمبادئ تأسيسية للتعاون بين الولايات المتحدة وإفريقيا، كما تعزز دعمها لأجندة إفريقيا التنموية في المؤسسات الدولية، لانعكاسات ذلك إيجابيا من ناحية التمويل والمساعدات الخارجية، فقد تعهد بايدن بعودة الولايات المتحدة لاتفاقية باريس للمناخ، وعودتها إلى منظمة الصحة، واستئناف التمويل اللازم لها، وهو ما يعزز جهود هذه المنظمات الداعمة للقارة الإفريقية[٥].

ثانيا: التحديات التي تواجه دبلوماسية بايدن

تواجه إدارة بايدن الكثير من التحديات الدولية والإقليمية، ومنها:

١- **النفوذ الصيني في منطقة القرن الإفريقي** أصبحت الصين المنافس الأول للعديد من القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وعزز هذا النفوذ جولة وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) في إفريقيا خلال الفترة من (٤- ٧) من شهر يناير عام ٢٠٢٢م[٦]، شملت إريتريا، وكينيا، وجزر القمر، وقعت الصين خلالها على ٦ اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري مشترك مع كينيا، بالإضافة إلى استعداد إريتريا للتعاون مع الصين لضم أسمرة لـ (المشاريع التسعة) المعلنة ضمن مخرجات منتدى التعاون الصيني- الإفريقي (فوكاك)، بالإضافة إلى حرص الصين على فتح صفحات جديدة من التعاون والشراكة الإفريقية- الصينية، عبر طرق كافة أبواب دول القارة، تنفيذا لمبدأ «المساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة»، من خلال إجراء «وانغ» أول زيارة لوزير خارجية صيني لإريتريا، وجزر القمر، منذ ١٠ سنوات[٧].

كما لعبت الصين دور **الوسيط السياسي** من أجل دعم دول المنطقة، لتجاوز ما تواجهه من أزمات تفاقمت خلال عام ٢٠٢١م؛ بعد إعلان الصين عن تعيين مبعوث خاص لمنطقة القرن الإفريقي لدعم دول المنطقة، من أجل التوصل إلى حلول عاجلة للأزمات المتعددة في المنطقة، وهو نهج جديد للصين في إستراتيجيتها تجاه القارة التي طالما اقتصرت على تعزيز العلاقات الصينية- الإفريقية عبر بوابة التنمية الاقتصادية[٨].

كما تسعى الصين إلى دحض الادعاءات الأمريكية بأن الصين تعتمد إستراتيجية (**فخ الديون**)، عبر تقديم قروض ضخمة لدول القارة، لن تقدر على سدادها، مع التأكيد على أن قروض الصين لدول القارة (ذات منفعة متبادلة)، وأنها ليست إستراتيجية للحصول على منافع دبلوماسية وتجارية[٩]، كما يؤكد **النموذج التنموي** الصيني غير المشروط سياسيا، أنه هو الأنسب لدول القارة، والأكثر انتشارا، عكس النموذج التنموي الأمريكي، المشروط بترسيخ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وهو ما اتضح في معارضة الصين للعقوبات الأمريكية المفروضة على إرتيريا في شهر نوفمبر عام ٢٠٢١م، لمشاركتها في الصراع الإثيوبي على جبهة تحرير تيجراي، كما تؤكد الصين على رفض التدخل في (الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان)[١٠].

٢- **أزمات القرن الإفريقي**

أ- الصراع في تيجراي، أصبح ملف الصراع الإثيوبي مع جبهة تحرير شعب تيجراي، المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي؛ إذ لم تلق الدعوات والضغوط السياسية

والاقتصادية الأمريكية استجابة من جانب إثيوبيا لوقف الهجمات على الإقليم، والسماح بوصول المساعدات إلى جميع المناطق الإثيوبية؛ فعلى الرغم من تصديق البرلمان الإثيوبي على مشروع قانون لتشكيل لجنة للحوار الوطني، تتولى مسؤولية إدارة الحوار الوطني الشامل في ٢٩ من شهر سبتمبر عام٢٠٢١م، واتخاذها قرار العفو عن (٣٧) معتقلاً سياسياً من القوى المعارضة، بما فيها عناصر قيادية داخل جبهة تحرير تيجراي، إلا أن بايدن قلق من استمرار الأعمال العدائية، ودعا (آبي أحمد) لتسريع الحوار نحو وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية في كافة أنحاء إثيوبيا، ومعالجة ملف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك احتجاز إثيوبيين في ظل حالة الطوارئ[١١].

ب- الأزمة السياسية السودانية، انعقدت الآمال الأمريكية على استعادة السودان لقدر من الاستقرار والتوازن خلال مرحلة ما قبل الـ (٢٥) من شهر أكتوبر عام ٢٠٢١م، بقبول رئيس الحكومة (عبد الله حمدوك) توقيع اتفاق سياسي مع (عبد الفتاح البرهان) في ٢١ من شهر نوفمبر عام ٢٠٢١ م، تستعيد بموجبه السودان دور المكون المدني ومكانته في مرحلة الانتقال الديمقراطي، إلا أن الاتفاق كان كشف عن غياب التوافق السياسي بين طرفيه، بعد اعتراض المكون العسكري على تعيين وكلاء وزراء وأمناء عامين، لتصريف شؤون الولايات، ورفضه إعادة حمدوك السفراء الذين تم فصلهم عقب قرارات ٢٥ أكتوبر، فضلا عن مواجهة حمدوك عقبات لتشكيل حكومة تكنوقراط من جانب المكون المدني، نتيجة لذلك أعلن حمدوك استقالته في ٢ من شهر يناير عام ٢٠٢٢م، وسادت حالة من الضبابية والغموض في المشهد السياسي السوداني؛ إذ أعلنت الولايات المتحدة موقفها الداعم لمبادرة الأمم المتحدة للحوار والتشاور بين القوى السياسية السودانية، وتعيين مبعوث جديد للقرن الإفريقي، يرسم خريطة طريق تحظى بتوافق وطني سوداني من مختلف القوى السياسية السودانية، تضمن بموجبها استكمال مسار الانتقال الديمقراطي السوداني، وتفعيل الدور الدبلوماسي الأمريكي، من خلال زيارة (ديفيد ساترفيلد) إلى السعودية والسودان في شهر يناير عام ٢٠٢٢م[١٢].

ج- الأزمة السياسية الصومالية، تشهد الصومال حالة احتقان سياسي في ضوء تعثر المسار الانتخابي لأكثر من عام بين الرئيس الصومالي (محمد عبدالله فرماجو)، ورئيس الحكومة الانتقالية (محمد حسين روبلي)، وصل حد اتخاذ الأول قرارا بتعليق عمل الأخير في ٢٧ من شهر ديسمبر، إلى حين انتهاء التحقيقات بشأن اتهامات الفساد التي يواجهها، والذي رفضه روبلي، ووصفه بغير الدستوري، فتدخلت الولايات المتحدة في الأزمة الصومالية بدعمها لـروبلي، وحثها قادة الصومال على اتخاذ خطوات فورية لتهدئة التوترات في مقديشو، كما أعلن مكتب شؤون إفريقيا التابع لوزارة الخارجية الأمريكية

في ٢٨ من شهر يناير عام ٢٠٢١ م، أن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يعرقلون عملية السلام في الصومال؛ إذ كثّف روبلي جهوده لإتمام المسار الانتخابي، عبر عقد مؤتمر تشاوري برئاسته، وبمشاركة جميع رؤساء الولايات الإقليمية الـ (٥)، إضافة إلى عمدة مقديشو، والتوصل إلى اتفاق جديد، ينص على استكمال الانتخابات التشريعية في البلاد خلال (٤٠ يوما)، بداية من ١٥ من شهر يناير، وحتى ٢٥ فبراير عام ٢٠٢٢م، وهو الاتفاق الذي رحبت به الولايات المتحدة، مؤكدةً عدم قبولها، بعد الآن، أي مناقشة غير دستورية تؤدي إلى تأجيل الانتخابات، كما حذرت من أنها ستفرض حظر السفر على كل من يعرقل سير العملية الانتخابية في الصومال، وبالفعل تمت الانتخابات في يوم ١٥ مارس؛ إذ تم انتخاب ٢٣٨ نائب من أصل ٢٧٥، والـ (٣٧) مقعدا المتبقية في ثلاث ولايات هي: (جوبلاند، بونتلاند، هيرشبيلى). فيما نجحت ولايتا (غلمدغ، وجنوب غرب) في اختتام الانتخابات التشريعية في الموعد النهائي[١٣].

٣- **أدوات السياسية الخارجية**، بالرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك الأدوات اللازمة لتعزيز دبلوماسيتها، لكنها رفضت استخدامها[١٤]، ومنها العقوبات المتعلِّقة بحقوق الإنسان ضد الجيش وشركاته، وتصنيف قوات الدعم السريع، والاستخبارات العسكرية (الجناة الرئيسيين في الانقلاب)، كمنظماتٍ إرهابية، والاستخدام الأفضل لهياكل العقوبات، التي لا تزال مُدرَجة منذ انقلاب السودان السابق عام ١٩٨٩م، ونزاع دارفور، من شأنه أن يضيف قوة إلى الدبلوماسية الأمريكية[١٥]، ولكن مع اعتقال النشطاء المؤيّدين للديمقراطية في السودان مؤخرا، لمجرد لقائهم بمبعوثي الأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى الإجراءات العقابية الأمريكية ضد قادة الانقلاب، قد أضعف قوة الدبلوماسية الأمريكية، وعرَّضَ الحلفاء المؤيِّدين للديمقراطية لخطرٍ حقيقي. ومع بدء الأزمات في السودان وإثيوبيا في الخروج عن نطاق السيطرة، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تعترف بضعف الدبلوماسية، وأن تبدأ بممارسة الضغط من أجل إحداث تأثير، وأيضا لتشكيل النتائج السلمية والديمقراطية التي تدعو لها إدارة بايدن، مثل فرض حظر إقليمي على الأسلحة، وتعليق تمويل الديون، وإصدار عقوبات مستهدِفة للكيانات المملوكة للحكومة والقادة العسكريين، في كلا البلدين، وكذلك تقديم المزيد من الدعم المباشر للنشطاء المؤيِّدين للديمقراطية وصنَّاع السلام على الأرض، الذين يكافحون من أجل إسماع أصواتهم، في ظلِّ قطع الإنترنت والمعلومات المُضلِّلة للحكومة، ويجب أن يكون الضغط أكثر من مجرد تغريدات، ويحتاج هذا الضغط إلى آلياتٍ، يمكن أن تخلق ضغطا حقيقيا على الجيش[١٦].

٤- تأثير الأزمة الروسية- الأوكرانية على الدبلوماسية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي

إن الحرب الروسية – الأوكرانية تشكل بداية حقبة جديدة في العلاقات الدولية على مستوى العالم، لما ستتركه من آثار ضخمة، وتداعيات كبيرة على مستوى العالم، وفي ما تمثله إفريقيا ضمن دائرة الاهتمام الروسي؛ إذ استطاعت روسيا في الآونة الأخيرة إحداث تغيرات حقيقية فيه، حدّت من النفوذ التقليدي لدول مثل فرنسا وبريطانيا، اللتين قادتا النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية طوال القرنين الماضيين، وعملت على بناء نفوذها الحديث في شرق، وغرب، ووسط إفريقيا، موظفة مكاسب سابقة لها في علاقات الاتحاد السوفيتي التاريخية مع الدول الإفريقية، لذلك يمكن أن تمثل منطقة القرن الإفريقي بؤرة محتملة للصراع، في ظل تبادل استهداف المصالح الاقتصادية والطرق الحيوية، بالرغم من أن تأثير الحرب المباشر لا يتعدى القارة الأوروبية، ويُستبعد أن تصل آثارها المباشرة إلى القرن الإفريقي، وأن تتخطى الحرب النطاق الأوروبي، ويطال امتدادها القارة الإفريقية؛ لأنها ستحدث استقطابا في إفريقيا، كالذي كان إبان الحرب الباردة في القرن الماضي؛ بمعنى أن ينقسم ولاء الدول الإفريقية بين روسيا والغرب[١٧].

ثالثا- فرص دبلوماسية بايدن

يمكن للدبلوماسية النجاح وتجاوز التحديات السابقة الذكر، إذا ما عملت على تطوير الفرص الآتية:

اعتماد شركاء إقليميين

تعتمد إدارة بايدن على عدد من الشركاء الإقليميين، خصوصا كينيا، الشريك الموثوق في القضايا الإقليمية كنزاع تيغراي، أو الأوضاع في الصومال، أو مكافحة الإرهاب إقليميا. ومصر التي تتطلّع إلى أن يتفهّم المبعوث الأمريكي الجديد شواغلها بخصوص ملفّ سد النهضة، ومن ثم الدفع باتجاه تبنِّي تسوية تقوم على التوصل إلى اتفاق قانوني ومُلزِم بشأن ملء السد، وإدارته وتشغيله، وتغيير سلوك الإمارات، كونها طرفا في النزاع في إثيوبيا، نتيجة تقديمها الدعم العسكري لحكومة (آبي أحمد)، وأيضا علاقة الولايات المتحدة القوية مع الحكومة الإرتيرية، الطرف القوي، والعنصر الفعال في معادلات مستقبل الصراع في منطقة القرن الإفريقي، وإسرائيل التي تعد الفاعل المهمّ في الصراع في إثيوبيا، خصوصا في تقديمها بعض الدعم العسكري للحكومة الإثيوبية. كما تعد تركيا فاعلا صاعدا في القرن الإفريقي، بعدما لعبت الطائرات المسيّرة التركية التي حصلت عليها حكومة آبي أحمد، عقب التوقيع على اتفاق تعاون عسكري، خلال زيارته أنقرة في شهر أغسطس الماضي، دورا كبيرا في تغيير موازين القوة لصالحه، ومن هنا تسعى الولايات المتحدة للضغط على تركيا لوقف إرسال مزيد من الأسلحة إلى إثيوبيا، وتشجيعها على أن تكون جزءا من الجهود

الرامية إلى إنهاء هذا النزاع سلميا[١٨]؛ إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تبني نهج تعاوني جديد للأطراف الإقليمية عبر:[١٩]

١- الاعتماد على الشراكة والتعاون والتنسيق مع الأطراف الإقليمية لحلّ الصراعات، أو مواجهة بعض التحديات في القرن الإفريقي.

٢- الاعتراف بمصالح الأطراف الإقليمية الفاعلة في هذه المنطقة، وتشجيعهم ليكونوا جزءا من الإستراتيجية الدولية المتعددة الأطراف، التي تقودها الولايات المتحدة، من أجل إنهاء الصراعات، عوض أن يكونوا عامل زعزعة للمنطقة.

٣- أن تكون الولايات المتحدة شريكا إستراتيجيا لا بديل عنه لدول المنطقة، خصوصا بعد التي اتجه بعضها صوب الصين وروسيا، في مواجهة الضغوط الغربية عليها، وأيضا شريكا للأطراف الإقليمية الأخرى، التي باتت منخرطة في قضايا هذه المنطقة بقوة.

اعتماد شركاء دوليين

اعتمدت الولايات المتحدة على حشد الدعم الدولي فيما يخص قضايا القرن الإفريقي، مثل تأسيس مجموعة (أصدقاء السودان) في ١١ أبريل عام ٢٠١٩م، التي ظهرت إلى الوجود بمبادرة أوروبية – أمريكية مشتركة، لتوسيع مجموعة الترويكا التي تضم كلا من الولايات المتحدة، وبريطانيا، والنرويج، التي ظلت فترة طويلة تقود التعبير عن موقف الدول الغربية تجاه السودان. وقد بدأت بعضوية من بعض الدول الغربية الرئيسة، ثم ضمّت: السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، وقطر، والكويت، إضافة إلى إثيوبيا، ثم ضمت لاحقا: اليابان، وإيطاليا، والسويد، وهولندا، والتحقت بها أيضا مجموعة من المنظمات والمؤسسات الدولية منها: الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وعقدت المجموعة منذ تأسيسها عددا من الاجتماعات، كان آخرها الاجتماع العاشر في الرياض أيضا في ١٨ يناير عام ٢٠٢٢م، بهدف دعم العملية السياسية السودانية، وأهم ما في اجتماع الرياض، هو تحرك المجتمع الدولي عموما، سواء أكان تحركا على مستوى الكتل منذ البداية، أم مجموعة أصدقاء السودان، وتجاوز إجراءات ٢٥ أكتوبر، والتعامل معها كأمر واقع مفروض، والآن يتعامل مع نتائجها[٢٠].

تفعيل الأدوات الناعمة

تعد الأوبئة من أبرز التحديات التي تواجه إفريقيا، ولذلك فإن تركيز بايدن على مواجهة الأوبئة في القارة، لا سيما في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩، وتعزيز القدرات الإفريقية لإنتاج لقاحات مضادة لكوفيد-١٩، التي

أكد عليها وزير الخارجية بلينكن خلال جولته الإفريقية؛ في الوقت الذي تسجل دول القارة وضعا صحيا مترديا عقب انتشار جائحة كورونا، وضآلة ما يقدم من دعم دولي لتوفير اللقاحات لدولها، فإن التعاون مع الدول الإفريقية في غاية الأهمية[٢١]، كما يشكل ملف مواجهة التهديدات المناخية وتداعياته، أحد مداخل تعزيز التقارب الأمريكي- الإفريقي من المنظور الأمريكي، وهو ما يُفسر تعهد إدارة بايدن بدعم تعاونها مع دول القارة، لمواجهة التغير المناخي، في ظل عدم وفاء المجتمع الدولي بالتزامه بمنح ١٠٠ مليار دولار كل عام للدول النامية، لدعم قدراتها على مواجهة تداعيات تلك الظاهرة، وهي جميعها مؤشرات تدفع دول القارة لإعادة تقييم الموقف الأمريكي من دعمها في هذا الملف بشكل إيجابي، مع انتظار ما ستُقدمه الولايات المتحدة لدول القارة في هذا الملف؛ إن لم يكن انطلاقا من إدراك إدارة بايدن لمخاطر تلك الظاهرة، فمن منطلق كونه أحد آليات تعزيز التقارب الأمريكي- الإفريقي[٢٢].

خاتمة

وفي النهاية يمكن القول: بالرغم من أن الولايات المتحدة تتمسك بأمل في غير محله؛ وهو أن دبلوماسيتها وحدها ستنجح في التعامل مع الأزمات في السودان وإثيوبيا، وأن خطابها لم يولد ما يكفي من الالتزام من جانب قادة هاتين الدولتين، لتجنُّب نتيجةٍ كارثية تصيب المنطقة، وتلحق الضرر بالمصالح الأمريكية، وتفتح الباب لنفوذ أكبر للقوى الأخرى المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة تعقد الكثير من الآمال على الدبلوماسية الجديدة للمبعوث الأمريكي الجديد الخاص بالقرن الإفريقي (ديفيد ساترفيلد)، لتقريب وجهات النظر بين السياسيين في كافة الملفات والأزمات، للعب دور بارز في إضفاء طابع المشاركة بين القوى الدولية والإقليمية، والتعاون مع الشعوب الإفريقية، لحلحلة أزمات المنطقة المتفاقمة، وما تفرضه من تداعيات تضر بالمصالح الأمريكية فيها.

هوامش

(1) Herman Cohen, "What analysts are missing about Trump's Africa policy," *The Hill*, April 17, 2020, https://thehill.com/opinion/international/492286-what-analysts-are-missing-about-trumps-africa-policy/.

(٢) أحمد عسكر، «السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن.. حدود التغيير المحتمل،» تريندز للبحوث والاستشارات، (٢٠، يناير، ٢٠٢١م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/السياسة-الأمريكية-تجاه-أفريقيا-في-عهد/.

(3) Michael Shurkin, "The Good and Bad of the Trump Administration's New Africa Strategy," *Rand Corporation*, December 20, 2018, https://www.rand.org/blog/2018/12/the-good-and-bad-of-the-trump-administrations-new-africa.html.

(4) Peter Fabricius, "'President' Biden would have to take Africa much more seriously," *Institute for Security Studies*, October 9, 2020, https://issafrica.org/iss-today/president-biden-would-have-to-take-africa-much-more-seriously.

(5) Francis Owusu, "Padraig Carmody, Trump's Legacy in Africa and What to Expect from Biden," *The Conversation*, November 25, 2020, https://theconversation.com/trumps-legacy-in-africa-and-what-to-expect-from-biden-150293.

(6) Jevans Nyabiage, "Chinese Foreign Minister Set for 3-Nation Tour of East Africa as Beijing Seeks to Deepen Ties," *South China Morning Post*, January 2, 2022, https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3161852/chinese-foreign-minister-set-3-nation-tour-east-africa-beijing.

(٧) «الصين تعين مبعوثا خاصا للقرن الإفريقي لدعم مواجهة التحديات الأمنية،» العين الإخبارية، (٦، يناير، ٢٠٢٢م)، https://al-ain.com/article/1641458219.

(٨) بسمة سعد، «دلالات تعيين مبعوث أمريكي جديد للقرن الإفريقي،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٤، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17378.aspx.

(٩) «الصين تعين مبعوثا خاصا للقرن الإفريقي لدعم مواجهة التحديات الأمنية.»

(١٠) سعد، «دلالات تعيين مبعوث أمريكي جديد للقرن الإفريقي.»

(11) "US Africa envoy to visit Saudi Arabia, Sudan and Ethiopia," *France 24*, January 15, 2022, https://www.france24.com/en/live-news/20220115-us-africa-envoy-to-visit-saudi-arabia-sudan-and-ethiopia.

(١٢) آدم شيخ حسين، «المشهد الانتخابي في الصومال قراءات في المسارات المتعرجة والإصلاحات المرتقبة،» متابعات إفريقية ٢٢، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢م)، ٤٧، https://www.kfcris.com/ar/view/post/372.

(١٣) إسراء فؤاد، «الصومال تستأنف الانتخابات النيابية بمجلس الشعب للبرلمان الفيدرالي،» اليوم السابع، (١٦، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.youm7.com/story/2022/1/16/5620336/الصومال-تستأنف-الانتخابات-النيابية-بمجلس-الشعب-للبرلمان-الفيدرالي.

(١٤) باسل درويش، «دبلوماسية الجزرة الأمريكية بإفريقيا فشلت وتحتاج للعصا،» عربي ٢١، (٩، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://arabi21.com/story/1396758/FP-دبلوماسية-الجزرة-الأمريكية-بأفريقيا-فشلت-وتحتاج-للعصا.

(١٥) معاوية فلاح، «بعد استقالة فيلتمان.. هل فشلت إستراتيجية أمريكا في القرن الإفريقي؟،» العين الإخبارية، (١٥، يناير، ٢٠٢٢م)، https://al-ain.com/article/usa-horn-africa.

(١٦) فلاح، «بعد استقالة فيلتمان.. هل فشلت إستراتيجية أمريكا في القرن الإفريقي؟.»

(١٧) هشام حامد، «هل تقحم حرب أوكرانيا القرن الإفريقي في لعبة التنافس الدولي؟، إندبندنت عربية، (٢، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.independentarabia.com/node/308146/سياسة/تقارير/هل-تقحم-حرب-أوكرانيا-القرن-الأفريقي-في-لعبة-التنافس-الدولي؟.

(١٨) عباس صالح، «القرن الإفريقي.. ما وراء جولة المبعوث الأمريكي الجديد؟،» TRT عربي، (١، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.trtarabi.com/opinion/-7841668القرن-الإفريقي-ما-وراء-جولة-المبعوث-الأمريكي-الجديد.

(١٩) صالح، «القرن الإفريقي.. ما وراء جولة المبعوث الأمريكي الجديد؟.»

(٢٠) صالح، «القرن الإفريقي.. ما وراء جولة المبعوث الأمريكي الجديد؟.»

(٢١) «إدارة بايدن.. والتوجهات المتوقعة تجاه قضايا القارة الإفريقية،» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (٣٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، https://www.ecssr.ae/reports_analysis/إدارة-بايدن-والتوجهات-المتوقعة-تجاه-ق/.

(٢٢) بسمة سعد، «جولة بلينكن.. نحو مقاربة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا،» مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (٢٧، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17329.aspx.

العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين دول الجوار «دراسة حالة جنوب السودان والسودان»

وليم بيتر، كاتب صحافي من جنوب السودان، جوبا.

عانى جنوب السودان منذ انفصاله عن السودان في منتصف عام ٢٠١١م، من الكثير من الصراعات السياسية الداخلية، والنزاعات الإثنية؛ مما وضع الدولة الوليدة على محك الفشل، وتذيّل قائمةِ الدول الأكثر فقرا وفسادا على مستوى العالم. وقد شهدت دولة جنوب السودان وضعا أمنيا معقدا، ما زال يقلق العالم والإقليم على حد سواء، حتى بعد أن فشلت جميع المحاولات من المنظمات الإقليمية ودول الجوار، في الوصول إلى صيغة تفاهمية بين أطراف الصراع الدائر، للوصول إلى حالة استقرار سياسي، تقوم على إثره تنمية الأوضاع الأخرى؛ الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. سنتناول في هذا المقال طبيعة العلاقات الاقتصادية بين السودان وجنوب السودان، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة، والثروة النفطية. ويستهدف المقال التعرض إلى الإمكانيات الاقتصادية التي يتسم بها جنوب السودان، وطبيعة التحديات التي يواجهها، كذلك علاقته السياسية والاقتصادية بالسودان، وأوجه وفرص التعاون الاقتصادي المشترك.

أولا: الإمكانيات الاقتصادية لجنوب السودان

يمتاز جنوب السودان بأنه منطقة غنية بالموارد الطبيعية؛ فهو يصدر الأخشاب إلى السوق الدولية، وتشتهر غرب ووسط الاستوائية بزراعة الشاي، والأشجار الطبيعية، كما توجد بعض مزارع أخشاب الساج في كغولو، وتقع أقدم محمية للغابات المزروعة في كاولي وليجو، ولوكا الغربية، ونوني، وتشمل موارد الأخشاب بولاية غرب الاستوائية، أشجار مفوبا في زاموي. ويعتبر نهر النيل من السمات الرئيسة لجنوب السودان، الذي يجري العديد من روافده في البلاد، وتحتوي أيضا على العديد من الموارد الطبيعية مثل النفط، وخام الحديد، والنحاس، وخام الكروم، والزنك، والتنجستن، والميكا، والفضة، والذهب، والطاقة الكهرومائية. ويعتمد اقتصاد البلاد، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية الأخرى، اعتمادا كبيرا على الزراعة، ومن المنتجات الزراعية في جنوب السودان القطن، والفول السوداني، والذرة الرفيعة، والدخن، والقمح، والصمغ

العربي، وقصب السكر، والكسافا، والمانجو، والبابايا، والموز، والبطاطا الحلو، والسمسم[١]، والتي يمكن استخدامها في تطوير قطاعه الاقتصادي، المتمثل في الآتي:

١-الموارد الزراعية

يحتكر جنوب السودان نحو ٧٠٪ من إجمالي مساحات الغابات في الدول العربية، كما أن جنوب السودان يحوي الغابات الخاصة؛ منها الاستوائية الواقعة جنوبه، والمجمعات النباتية والحيوانية، والطبيعة الغنية ذات القيمة الحيوية بالغة الأهمية في تحسين المحاصيل الزراعية، كذلك يمتاز باتساع الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى الثروة المائية التي تتدفق من العديد من الأنهار والأمطار. كما يتمتع جنوب السودان بثروة خشبية، بفضل خاصية الأدغال والأشجار الغابية، التي يعد خشبها الأجود في العالم.

رغم ما سبق، فإن جنوب السودان لا يستغل من هذه المساحة إلا القليل، مقارنة بإجمالي مساحة البلاد؛ فنوعية الزراعة الموجودة، هي بهدف سد حاجة الاكتفاء الذاتي، وهناك تركيز على زراعة محصول الذرة والدخن (الذرة الرفيعة)، الذي يشغل مساحة تقدر بحوالي ١٪ من الأراضي المزروعة، وبعض المحاصيل مثل الأناناس، إلى جانب رعي الحيوانات، الذي يعتمد عليه السكان بشكل كبير، لكونه الحرفة الرئيسة؛ حيث إن ٧٥٪ من سكان جنوب السودان رعاة، وذلك لوجود مساحات المراعي، وانتشار حشائش السافانا، حيث يضم جنوب السودان ثروة حيوانية تقدر بما يزيد عن٣٦,٥ مليون رأس من الأبقار، والأغنام، والماعز، وهو ما يقدر بحوالي ٢٧،٥٪ من إجمالي الثروة الحيوانية للسودان قبل الاستقلال[٢].

٢-الصناعة والتعدين

يعد القطاع الصناعي أحد الأركان الرئيسة لأي تنمية اقتصادية واجتماعية، وتمثل الصناعة حافزا إنمائيا للمستثمرين والحرفيين، يتمثل في توفير الأرض والبنيات التحتية (الطرق - الطاقة – المياه – الاتصالات -التخلص من المخلفات - الصرف الصحي، وغيرها).

إن الحرب الأهلية ساهمت في تدهور الوضع الأمني بجنوب السودان؛ حيث توقف عن العمل عدد من المنشآت الصناعية، مما انعكس سلبا على تدهور مستوى العمال، ونتج عن ذلك نزوح أعداد هائلة من السكان إلى الشمال، والولايات الأكثر استقرارا. ومن المنشآت الصناعية التي توقفت بسبب الحرب، توقف العديد من المنشآت الصناعية العاملة في قطاعات مهمة، مثل: صناعة السكر، وتعبئة وتغليف الفواكه والخضراوات.

إن واقع موارد جنوب السودان، تتناسب مع إقامة العديد من المشاريع المهمة في مجال إنتاج السكر، والمركزات، والعصائر الطبيعية، والأثاث المنزلي إلى آخر هذه الصناعات التي تتوفر فيها المواد الخام والأيدي العاملة.

يعتمد اقتصاد جنوب السودان في الوقت الراهن صناعة النفط؛ إذ يمثل ٩٨٪ من إيرادات ميزانية الدولة، وهو ما يبين وجود تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية، التي تحكم المؤسسات الإنتاجية وأداءها، الأمر الذي يعكس بصورة جلية، عدم وجود النضج المؤسسي المطلوب لمكونات الإنتاج في الاقتصاد الناشئ[٣].

ثانيا: التبادل التجاري بين السودان وجنوب السودان

لقد ظل الاقتصاد في دولتي السودان وجنوب السودان مرتبطا ببعضه لفترة طويلة من الزمن؛ ففي مجال السلع الغذائية -على سبيل المثال - يستهلك جنوب السودان الذرة، في مقابل استهلاك الذرة الشامية في السودان؛ مما يجعل جنوب السودان أكثر حاجة لاستيراد بعض احتياطاته الغذائية من السودان، وليس من دول شرق إفريقيا الأخرى، ولا يزال جنوب السودان يرتبط بالطرق البرية والنقل النهري، ونقل النفط عبر الأراضي السودانية؛ لذلك كان جنوب السودان أكثر ارتباطا بالسودان من الدول الأخرى المجاورة له.

وقد اتفق السودان ودولة جنوب السودان على فتح التجارة والمعابر الحدودية بين البلدين، في الأول من شهر أكتوبر من العام الماضي، عقب زيارة قام بها رئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك إلى دولة جنوب السودان، اتفق خلالها مع الرئيس سلفاكير على أهمية استئناف حركة التجارة بين البلدين.

وفي اجتماع مع نائب رئيس جنوب السودان لقطاع البنية التحتية، «تعبان دينق» خلال تلك الزيارة، أعلن رئيس الوزراء السوداني السابق عن تطلعه لربط مدن بلاده بنظيراتها بجنوب السودان، بالطرق والمعابر والسكك الحديدية، من بورتسودان والخرطوم، إلى جوبا وغيرها من المدن في الدولتين[٤].

وأكدت وزيرة الخارجية أن الزيارة حققت فتوحات مهمة، خاصة فيما يخص العلاقات الثنائية بين البلدين، معلنة عن توقيع ثلاث مذكرات تفاهم متعلقة بالنقل، والتجارة، والبترول. وأعلنت عن الاتفاق على فتح أربعة معابر.

سبق أن قررت الحكومة السودانية فتح المعابر الحدودية مع جنوب السودان، والبالغ عددها ٩ معابر، إلا أنها لم تفعل ذلك، لعدم وجود ضوابط وقوانين تحكم التجارة بين البلدين، بجانب عدم استقرار الولايات الحدودية. وحسب تجار وخبراء اقتصادين، فإن فتح المعابر يعمل على استقرار واستغلال الموارد بين البلدين، خاصة الشريط الحدودي الغني بموارده من الثروة الحيوانية والزراعة، ويقدر عدد سكان ولايات التماس الحدودية بحوالي ٧ ملايين نسمة. ويعمل أغلبيتهم في رعي الماشية عابرة الحدود بين البلدين، بالإضافة إلى التجارة والزراعة.

ومنذ أن قررت الحكومة السودانية عام ٢٠١٢م إغلاقاً شاملا للحدود مع دولة جنوب السودان، لم تنتظم الحركة التجارية، ووصلت العلاقات بين الخرطوم وجوبا إلى انهيار شبه تام، قبل أن تغرق جنوب السودان

في الحرب الأهلية، وعزز إغلاق الحدود بين الدولتين من اعتماد المستوردين والتجار في جنوب السودان على ميناء مومباسا الكيني، الذي يورد لأسواق جوبا المنتجات، وأثر إغلاق الحدود بين البلدين سلبا على الخرطوم وجوبا، وخلق آثارا اقتصادية، ما زالت تلقي بظلالها على الشعبين. وتوقع خبراء اقتصاديون ارتفاع عائدات التبادل التجاري السنوي بين السودان وجنوب السودان إلى ملياري دولار سنويا، عقب فتح المعابر[٥].

ويقول الخبير الاقتصادي بابكر إسحاق لـ (العربي الجديد): إن جميع وسائل النقل بالسودان، جاهزة لمد دولة جنوب السودان بجميع السلع الغذائية المصدرة من السودان من المنتجات المحلية، على أن تستثنى المواد المستوردة من الخارج كالسكر، والدقيق، والزيوت، والمحروقات.

وتعتمد جنوب السودان على أكثر من ١٦٠ سلعة من السودان، وظلت هناك حركة تهريب كبيرة لهذه السلع إلى جنوب السودان عبر البر، باستخدام السيارات والدواب حسب مراقبين.

ووفق إسحاق، فإن السلع التي سيتم تبادلها، لن تجد صعوبة في التسويق، مطالبا بضرورة وجود منافذ مصرفية وجمركية، لتسهيل العملية التجارية، وكذلك لابد من تأمين الطرق البرية، والنهرية، والجوية، وتسهيل الإجراءات، بإبرام اتفاقيات في مجالات النقل بكل أنواعه.

وفي٢٢ أغسطس من العام الماضي، وقّعت كل من الخرطوم وجوبا على مسودة اتفاقية لتطوير التعاون النفطي بين البلدين، وجاء ذلك خلال زيارة وفد حكومة السودان إلى جوبا، الذي ضم – أيضا - رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، ومحافظ البنك المركزي، والتي استغرقت ثلاثة أيام. وقد وقع مسودة الاتفاقية وكيل وزارة الطاقة والنفط السودانية المهندس وليد الأسد، وعن حكومة جنوب السودان، وقع وكيل وزارة النفط المهندس دانيال أوو. وتتضمن التفاهمات وضع آلية محكمة لمتابعة تنفيذٍ تصب في صالح تعزيز صناعة النفط، وسبل التعاون بمجالات الإنتاج، والدراسات لزيادة الإنتاج النفطي من حقول جنوب السودان، والتدريب والتنسيق لوضع إستراتيجية موحدة لصناعة النفط والغاز، تراعي مصالح البلدين، للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لكليهما[٦].

وكان وزير الطاقة والنفط السوداني السابق جادين علي عبيد، قد أكد خلال مشاركته في فعاليات المؤتمر الرابع للنفط والطاقة بدولة جنوب السودان العام الماضي، أن الصناعة النفطية واحدة من الآليات القوية والمهمة، التي تربط بين البلدين. وأشار إلى التعاون بين الدولتين في عمل الفرق المشتركة ببرنامج تطوير التعاون في الصناعة النفطية، ضمن مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والاستشارات، والمنشآت، وتبادل الخبرات، وتأهيل الكوادر.

وتصب الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين في مجالي التجارة والنقل، في صميم تهيئة المناخ للتعاون

التام في صناعة النفط والغاز؛ حيث تيسر حركة العاملين، وآليات شركات النفط العاملة والخدمية بين البلدين، مما يزيد الكفاءة اللوجستية لعمليات الحفر والصيانة[٧].

وفي اجتماع جمع بين حاكم ولاية غرب بحر الغزال سارة كليتو ريال، وحاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي بعاصمة جنوب السودان جوبا، يوم ١١ من شهر مارس الجاري، وبعد الاجتماع، نشر حاكم إقليم دارفور عبر صفحته الرسمية على فيسبوك يقول: اجتمعنا اليوم بحكومة ولاية غرب بحر الغزال، وقد وافقنا على إنشاء وتشييد طريق بين غرب بحر الغزال ودارفور، في أقرب وقت ممكن، وقد وجهنا الجهات ذات الصلة بوضع الميزانية، والشروع في هذا المشروع بدايةً من هذا الشهر. كما نقدم الدعوة لحكومة ولاية غرب بحر الغزال لزيارة مدينة نيالا، وحضور التوقيع على مراسم الاتفاقيات المشتركة في مجالات تشييد الطرق والصحة، ومشاريع الاستثمار الأخرى بين المنطقتين الحدوديتين.

ثالثًا: العلاقات الاقتصادية بين السودان وجنوب السودان (الثروة النفطية)

بعد أن وصل السودان إلى مستوى إنتاج النفط وتصديره، بات يكتفي بمروره فقط، ولا ينال منه غير رسوم العبور المختلفة؛ ففي عام ٢٠١١م، رفضت حكومة جنوب السودان اقتراح حكومة السودان بشأن الاستمرار في تقاسم إيرادات النفط ومشتقاته لفترة ما بعد الانفصال، وأبدت دولة جنوب السودان إمكانية دفع رسوم تصدير النفط.

ومن ناحية أخرى، فإن دولة جنوب السودان لا تمتلك أي منفذ بحري، وتعتمد على ميناء بورتسودان في تصدير نفطها، بالإضافة إلى أن جميع مقومات البنية التحتية للنفط، من خطوط نقل أنابيب، ومصافي التكرير، موجودة في السودان.

في شهر أغسطس عام ٢٠١١م، أوقفت الخرطوم في ميناء بورتسودان تصدير شحنة من النفط، قادمة من جنوب السودان، بعد أن رفضت مقترحا سودانيا يطالبها بدفع ٣٢,٨ دولارا للبرميل الواحد، ولم تنطلق الناقلة إلى وجهتها إلا بعد مرور عدة أيام[٨].

وفي شهر سبتمبر عام ٢٠١٢م، اتفق السودان ودولة جنوب السودان، بعد محادثات شاقة في أديس أبابا، على أن يدفع جنوب السودان ٩,٥٠ دولارات للبرميل الواحد عن صادرات النفط، بالإضافة إلى رسوم قدرها ١٥ دولارا للبرميل الواحد، استيفاءا لصفقة ٣,٠٢٨ مليارات دولار، يتم دفعها على ثلاث سنوات. وتم الاتفاق على هذا المبلغ من كلا الجانبين كجزء من ترتيبات المالية الانتقالية، للتعويض عن خسارة عائدات السودان، بسبب الانفصال عام ٢٠١١م، وعندما تم التوصل إلى الاتفاق، كان سعر برميل النفط يزيد على ١٠٠ دولار للبرميل، ومع اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان العام ٢٠١٣م، انخفض الإنتاج من ٢٤٠,٠٠٠ برميل

في اليوم، إلى ١٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وانخفضت أسعار النفط إلى ٢٩ دولارا للبرميل، وبالتالي تعذر على حكومة جنوب السودان مواصلة إنتاج النفط، والاحتفاظ بـ ٤ دولارات فقط[٩].

في العام ٢٠١٦م، رحب سفير جوبا السابق لدى الخرطوم ميان دوت بقرار الرئيس السوداني السابق عمر البشير، بمراجعة اتفاقية الإجراءات المالية الخاصة بعبور نفط جنوب السودان عبر الأراضي السودانية، وكشف السفير حينها عن اجتماعات ستعقدها اللجان الفنية في البلدين، لمراجعة الاتفاقية، والخروج بقرارات توافقية بشأن الملف النفطي[١٠].

وفي شهر ديسمبر عام ٢٠١٦م، أعلنت الحكومة السودانية التوصل إلى اتفاق مع جنوب السودان، يقضي بالحصول على مواد نفطية، مقابل مديونيات رسوم عبور نفط جنوب السودان للأراضي السودانية[١١].

وفي العام ٢٠١٨م، أعلن وزير النفط والغاز السوداني الأسبق أزهري عبدالقادر، عن اتفاق بلاده مع دولة جنوب السودان، للبدء في إعادة إنتاج النفط من الحقول الواقعة على الحدود بين البلدين، وأوضح عبدالقادر في تصريحات للإذاعة السودانية، أن الاتفاق يأتي في إطار مبادرة إحلال السلام في دولة جنوب السودان، والتي تستضيفها الخرطوم، وأشار الوزير إلى أن العلاقات النفطية بين الخرطوم وجوبا، تشهد حراكا مكثفا لمرحلة إحلال السلام في دولة جنوب السودان، وفي مقدمة ذلك زيادة الإنتاج النفطي؛ إذ تم الاتفاق على البدء الفوري في رفع الإنتاج اليومي إلى ٨٠ ألف برميل من حقول الوحدة، و٥٠ ألف برميل من حقول ثارجاس، وزيادة الإنتاج النفطي من حقول فلوج، التي تنتج ١٢٨ ألف برميل في اليوم، للوصول إلى طاقاتها القصوى التي تبلغ ١٧٠ ألف برميل يوميا، وبيَّن أن إعادة استئناف تصدير النفط، ستزيد من عائدات السودان من العملة الصعبة من رسوم عبور النفط[١٢].

وقد لعبت الشركات السودانية العاملة في قطاع النفط دورا كبير في إعادة تشغيل حقول النفط بدولة جنوب السودان، عقب التخريب الذي تعرضت له أثناء الحرب الأهلية. وتأتي الشركة الوطنية السودانية للبترول (سودابت المحدودة)، والشركات التي تتبع لها، في مقدمة الشركات التي عملت في تأهيل منشآت النفط من حقول وخطوط أنابيب، بعد الاتفاق الذي وقعته الوزارتان في العام ٢٠١٦م، وتولت الشركة السودانية لخطوط أنابيب البترول العمل في إعادة تشغيل حقل توما ثاوث، الذي يبعد ٢٨ كيلو مترا عن هجليج، من خلال عمليات اختبار الآبار، وجاهزيتها للإنتاج، وإعادة تأهيل محطة تجميع الخام، وخط أنابيب النقل، وشبكة الكهرباء والاتصالات، ورصف الطريق الرابط بين الحقل وهجليج، ومواصلة العمل فيه حتى تم تأهيله، وإعادة الضخ فيه قبل الموعد المضروب[١٣].

في شهر ديسمبر عام ٢٠١٩م، وقعت وزارة الطاقة والتعدين السودانية، ووزارة النفط بحكومة جنوب السودان اتفاقا، يقضي بأن يدفع جنوب السودان ٢٦ دولارا لكل برميل نفط، يمر عبر خط أنابيب شركة

النيل الكبرى (بتكو)، و٢٤,١ دولارا لكل برميل نفط يمر عبر خط أنابيب شركة بتروداد (بابكو)، واعتمد الاتفاق أيضا على إمداد مصفاة الخرطوم، ومحطة أم دباكر بخام النفط من جنوب السودان، بـكمية قدرها ٢٨ ألف برميل يوميا، بواقع ١٤ ألف برميل لكل واحدة منهما.

وفي شهر سبتمبر عام ٢٠٢٠م، وقعت الخرطوم ودولة جنوب السودان اتفاقيات في مجال التعاون النفطي، شملت تبادل المعلومات الفنية، والبرامج المقترحة لزيادة الإنتاج النفطي في جنوب السودان، بجانب بناء القدرات وتبادل الخبرات في المجالات الفنية، وشملت مسودة الاتفاقيات دخول حقول جديدة لزيادة الإنتاج النفطي بدولة جنوب السودان في حقلي الوحدة وتوما ثاوث، بجانب العمل على إعادة الضخ بحقل (٥أ)، ودخوله في دائرة الإنتاج النفطي، وتقديم الدعم الفني في مربعي (٣,٧) بجنوب السودان. وشملت الوقوف على موقف الترتيبات المالية الانتقالية، وموقف كميات الإمداد من خام دار لكل من محطة أم دباكر، ومصفاة الخرطوم، وتسريع وصول وتخليص المواد والمعدات التي تخص قطاع نفط جنوب السودان، عبر ميناء بورتسودان.

وأكد وزير الطاقة والتعدين – حينها – المهندس خيري عبد الرحمن، التزام السودان بتقديم كافة المساعدات والمعونات في مجال النفط، وزيادة الإنتاج النفطي بجنوب السودان، من منطلق العلاقات الأزلية والتاريخية بين شعب واحد في دولتين، مبينا أن القيادة الجديدة لقطاع النفط بالسودان – بعد سقوط البشير- تعمل بروح مختلفة، ورغبة أكيدة لاستغلال ثروات البلدين لصالح شعبيهما، برغبة ورعاية قيادة البلدين في دفع آفاق التعاون الاقتصادي[١٤].

ووقعت الحكومة السودانية أيضا في العام ٢٠٢٢م، وشركتا بتروناس الماليزية، والشركة الهندية، على اتفاقية لنقل النفط الخام المنتج من جانب الشركتين العاملتين في جنوب السودان، إلى الموانئ السودانية على البحر الأحمر، بغرض تصديرها. وجاء في بيان صادر عن وزارة الطاقة والنفط السودانية: إن الاتفاقية الموقعة في الخرطوم، تنص على نقل ١٣ ألف برميل يوميا، قابلة للزيادة، من النفط المستخرج من حقل سارجاز في جنوب السودان. وستحصل الحكومة على مبلغ قدره ١٣ دولارا، مقابل نقل كل برميل من النفط الخام المنتج من الحقل الذي كان متوقفا، واستئناف الإنتاج في يوليو من العام الماضي[١٥].

رابعا: مستقبل التكامل الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان

يعتبر الجوار نقطة قوة للتكامل الاقتصادي بعد الانفصال؛ حيث يوجد عدد محدود من وسائل النقل التي تربط بين الدولتين، منها أنابيب النفط، والبواخر المحدودة، التي تربط عاصمة جنوب السودان (جوبا)، ومدينة كوستي، بولاية النيل الأبيض السودانية، بجانب الطرق البرية. فالتعاون الاقتصادي يحتاج إلى إرادة

سياسية، وسهولة الاتصال، ويعتبر انتقال البضائع بين السودان وجنوب السودان أمرا طبيعيا وسهلا بالنظر إلى الماضي المشترك، بالإضافة إلى مقارنتها ببقية دول الجوار في شرق إفريقيا، لاسيما أن المزاج المشترك الذي صنعته سنوات التعايش، يجعل البضائع السودانية معروفة ومرغوبة بين الجنوبيين؛ الأمر الذي يمنحها ميزة تفضيلية.

ومن نقاط القوة الأساس، وحدة المصالح الاقتصادية بين الدولتين، وخاصة المصالح المشتركة في تصدير النفط عبر ميناء بورتسودان، حيث توجد خطوط التصدير على طول السودان من أقصى جنوبه إلى أقصى غربه، وكذلك التداخل الواسع لحركة الرعي والتنقل بين القبائل الجنوبية والشمالية على الحدود. وبالنظر إلى وجه التعاون الاقتصادي بين الدولتين، فإن الأصل فيه النمو والازدهار، نسبة للقرب الجغرافي، والتكامل في العديد من الصناعات والمناخات.

وكان وزير التجارة السوداني قبل حل حكومة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، قد أصدر جملة من القرارات في ٢٥ من شهر أغسطس عام ٢٠٢١م، وتتمثل هذه القرارات في استئناف التبادل التجاري بين السودان وجنوب السودان، وذلك بعد أيام من اتفاق الخرطوم وجوبا على تعزيز التعاون التجاري والنفطي، والاستفادة من المناطق الاقتصادية الحرة.

وقضت تلك القرارات بتشكيل لجنة لوضع الترتيبات الفنية، ومراجعة الضوابط، تمهيدا لفتح عدد من المحطات الجمركية الحدودية بين البلدين، في كل من الجبلين، والميرم، وتمساح، وخرسانة وهي مناطق سودانية مربوطة بمدن جنوب السودان. ويقدر حجم التبادل التجاري بين الدولتين بنحو ١,٥ مليار دولار. ويعتمد جنوب السودان خاصة ولاياته الحدودية الشمالية على نحو ٥٠ سلعة تستورد من السودان، بينما يعبر النفط الجنوب سوداني الأراضي السودانية للتصدير عبر ميناء بشائر في البحر الأحمر.

وقال وزير التجارة السوداني في تصريحات صحافية العام الماضي: إن الافتتاح الرسمي بمحطة الجبلين، كان سيتم في أكتوبر من العام الماضي، إلا أن الأحداث السياسية التي حدثت في السودان، وتسلم المكون العسكري للسلطة، وإقصاء المكون المدني، حال دون حدوثها. وكان قد أشار إلى أن التبادل التجاري سيشمل كذلك استخدام النقل النهري، والسكك الحديدية، والنقل الجوي، على أن تطبق كل إجراءات الصادر والوارد والعبور المتبعة على جميع السلع، والخدمات المتبادلة بين البلدين[١٦].

وبالتالي، فإن هنالك فرص، ونوع من التعاون الاقتصادي والتكامل الممكن بين الدولتين، ويتمثل في الآتي:

١- هناك اختلاف في الجغرافيا، يوفر إمكانيات لميزات نسبية ومطلقة لكل اقتصاد، كمناخ السافنا الغنية، والمناخ شبه الاستوائي في جنوب السودان، وتعدد المناخات السافنا، وشبه الصحراوية، وبحر الأبيض المتوسط (جبل مرة) في السودان، مما يوفر امتيازات مطلقة ونسبية، في إنتاج بعض السلع الزراعية هنا وهناك.

٢- الاقتصادان مختلفان في مستوى التطور؛ فرغم أنهما معا بالنسبة للعالم في قائمة الدول الأقل نموا، إلا أن السودان أكثر تطورا في مجالات التعليم، والصحة، والتدريب المهني، والزراعة، والصناعة، والخدمة المدنية، والقضاء، والنقل، خاصة السكك الحديدية، والنقل البحري والجوي، والمواصلات، وكثير من أوجه الحياة، نتيجة لسياسات التنمية غير المتوازنة التاريخية، التي شملت السودان الموحد قبل الانفصال.

٣- جمهورية جنوب السودان لا منفذ لها إلى البحر، والسودان تتمتع بموانئ بحرية قديمة، وخبرة في هذا المجال.

٤- جنوب السودان منتجة للبترول بشكل تجاري، بينما إنتاج السودان من البترول لا يكفيها، وإمكان تطور إنتاجها ما زال في طور الاستكشاف، وتملك السودان البنية التحتية لتصدير البترول، بينما جنوب السودان لا تمتلك ذلك، بل إن الميزات النسبية لاستعمال البنية التحتية السودانية، هي أكثر جدوى اقتصادية من إقامة بنى تحتية جديدة، عبر دول أخرى في شرق إفريقيا.

٥- هناك تاريخ مشترك وثقافة مشتركة، بما في ذلك لغة التخاطب بين المواطنين.

إن هذا التمايز والتماثل بين الجمهوريتين، يؤسس لتعاون اقتصادي مستقبلي في كل المجالات:

١- التبادل السلعي: من جنوب السودان البترول، والأخشاب، والتبغ، والفواكه الاستوائية، والعاج، والريش، والجلود، وفي المستقبل الشاي والبن، ومن السودان: ملح الطعام، والزيوت، والتوابل، والبصل، والخضروات، والفواكه، والذرة، وغيرها الكثير.

٢- التبادل الخدمي، ويشمل: خدمات وكوادر التعليم العام، والعالي، والصحة، بين البلدين.

٣- استعمال البنية التحتية من خطوط أنابيب، وموانئ، وسكك حديدية، وخدمات نقل البترول، وسلع جنوب السودان المستوردة.

٤- تبادل الخبرات في مجالات فنية وإدارية متعددة.

٥- العمالة الماهرة من السودان، والعمالة غير الماهرة من جنوب السودان[١٧].

الخلاصة

لقد عانى كل من السودان وجنوب السودان اقتصاديا عقب الانفصال، ونشأت بين البلدين علاقات متوترة وغير مستقرة. ولم تحسن القيادة السياسية في كل من الدولتين، استغلال الفرص الاقتصادية المتوفرة على الجانبين، من أجل جوار آمن، رغم وجود فرص كبيرة لاندماج كل من السودان وجنوب السودان في تكامل اقتصادي، أساسه التبادل والتعاون، ما ينعكس إيجابا على دول المنطقة. لذلك هناك ضرورة لتفعيل وتنفيذ الاتفاقيات التي تم إبرامها من قبل حكومة رئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك، مع حكومة جنوب

السودان، وتفعيل دور الدبلوماسية الشعبية في مناطق التماس، وتأسيس أسواق على الحدود لتبادل المنافع بين المكونات الاجتماعية، وتسهيل التلاقي والتعايش بين مجتمعات تلك المناطق، وذلك بفتح المسارات والمعابر التي تربط الدولتين، وإنشاء نقاط جمركية لتنظيم تجارة الحدود، وحركة الرعاة، كما يجب على البلدين الإسراع في مناقشة مسائل الحريات الأربعة، والوصول إلى تفاهمات من شأنها تشجيع التلاحم والتناغم مرة أخرى.

المصادر والمراجع

(١) عبير الفقي، «دراسة في جغرافية جنوب السودان»، (بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م)، ٢٤،
https://www.academia.edu/8725014/دراسة_في_جغرافية_دولة_جنوب_السودان.

(٢) ماج ياك داو، «أثر الاستقرار السياسي في جنوب السودان على السودان اقتصاديا»، (بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس العام في العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، ٢٠٢١م)، ٣١.

محمد المجمعي، «مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان،» مجلة تكريت للعلوم السياسية (تكريت: جامعة تكريت كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥م)، ١٩٢،
https://https://www.iasj.net/iasj/download/002e15fbb0b9b263.

(٤) طلال إسماعيل، «حمدوك: نتطلع لربط مدننا مع جنوب السودان بالطريق وسكك الحديد»، الأناضول، (٢٠، أغسطس، ٢٠٢١م)،
https://www.aa.com.tr/ar/2341788/الدول-العربية/حمدوك-نتطلع-لربط-مدننا-مع-جنوب-السودان-بالطرق-وسكك-الحديد.

(٥) «وزيرة الخارجية: زيارة حمدوك لجوبا تاريخية وحققت فتوحات كثيرة»، موقع مجلس الوزراء لجمهورية السودان، (٢٢، أغسطس، ٢٠٢١م)،
http://www.sudan.gov.sd/index.php/ar/home/news_details/3340.

(٦) عاصم إسماعيل، «محاولة لإنعاش الاقتصاد بفتح المعابر بين السودان و جنوب السودان»، العربي الجديد، (٢٧، أغسطس، ٢٠٢١م)،
https://www.alaraby.co.uk/economy/محاولة-لإنعاش-الاقتصاد-بفتح-المعابر-بين-السودان-وجنوب-السودان.

(٧) «السودان وجنوب السودان يوقعان اتفاقية لزيادة إنتاج النفط»، الطاقة، (٢٢، أغسطس، ٢٠٢١م)،
https://attaqa.net/2021/08/22/السودان-وجنوب-السودان-يوقعان-اتفاقية/.

(٨) منى عبد الفتاح، «صراع النفط في دولتي السودان وجنوب السودان آخر النفق»، إندبندنت عربية، (٢٢، مايو، ٢٠٢٠م)،
https://www.independentarabia.com/node/121626/سياسة/تحليل/صراع-النفط-في-دولتي-السودان-وجنوب-السودان-آخر-النفق.

(٩) «الاقتصاد في السودان»، فاناك، (١٦، يونيو، ٢٠٢٠م)،
https://fanack.com/ar/Sudan/economy-of-sudan/.

(١٠) «جنوب السودان يرحب بقرار البشير مراجعة رسوم عبور النفط»، شينخوا، (٢٣، يناير، ٢٠١٦م)
http://arabic.news.cn/2016-01/23/c_135038713.htm.

(١١) عاصم إسماعيل، «السودان يسعى لسد العجز بتحصيل النفط مقابل ديون الجنوب»، العربي الجديد، (١٢، ديسمبر، ٢٠١٦م)،
https://www.alaraby.co.uk/السودان-يسعى-لسد-العجز-بتحصيل-النفط-مقابل-ديون-الجنوب.

(١٢) «الخرطوم وجوبا ٠٠ اتفاق لإعادة إنتاج النفط الحدودي»، الجزيرة، (٢٤، يونيو، ٢٠١٨م)،
Htpps://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/6/24/الخرطوم-وجوبا-اتفاق-لإعادة-إنتاج.

(١٣) محمد عبدالرحيم، «الشركات السودانية لها دور رائد في اعادة نفط الجنوب»، وكالة السودان للأنباء، (٣، أكتوبر، ٢٠١٩م)،
https://suna-news.net/read?id=423526.

(١٤) «اتفاق تعاون نفطي بين الخرطوم وجنوب السودان»، سبوتنيك عربي، (٢٥، سبتمبر، ٢٠٢٠م)،
https://arabic.sputniknews.com/20200925/اتفاق-تعاون-نفطي-بين-الخرطوم-وجنوب-السودان-1046651317.html.

(١٥) نازك شمام، «السودان وشركتا نفط في جوبا يوقعون اتفاقا لعبور النفط»، الأناضول، (٦، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://www.aa.com.tr/ar/2495596/اقتصاد/السودان-وشركتا-نفط-في-جوبا-يوقعون-اتفاقا-لعبور-النفط.

(١٦) حسام بيرم، «الخرطوم وجوبا.. خطوات نحو تكامل اقتصادي – سياسي»، الشرق، (٢٥، سبتمبر، ٢٠٢٠م)،
https://asharq.com/ar/61PksbnJWosu2mEbP8EvTb-الخرطوم-وجوبا-خطوات-سودانية-نحو-تكامل/.

(١٧) «التوأمة الاقتصادية مع الجنوب – مطلوبات التحقيق والمنافع»، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، (١٧، فبراير، ٢٠٢١م)،
http://ciaes.net/التوأمة-الاقتصادية-مع-الجنوب-مطلوبات/.

تكلفة الحرب في أوكرانيا على حدود الدور الروسي في إفريقيا

داليا يسري، باحث متخصص في الشؤون الأوراسية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

تُصنَّف الحرب الروسية الأوكرانية الدائرة في الفترة الراهنة، على أنها واحدة من حلقات مسلسل المواجهة الروسية الغربية؛ ليس فقط فيما يتعلق بفرض السيطرة على كييف، بل أيضا بالمساعي الروسية في سياق التنافس مع الغرب،[١] على مناطق نفوذه حول العالم؛ إما بمحاولة طرد الغرب من نقاط تمركز هذا النفوذ، كما حدث في مالي، أو بمحاولة ملء الفراغ الذي يتركه الغرب بعد رحيله في كل مرة من أي بقعة جغرافية، وهو النموذج الذي تعد الحالة السورية مثالا واضحا عليه. وسواء دارت هذه المواجهة في أوكرانيا، أو في أي مكان آخر، فستظل في النهاية هي نفس المواجهة التي تحمل الأهداف نفسها، التي من الممكن اختزالها في نقطتين، أولاهما: الاعتراف الغربي بأن روسيا قوة عظمى. وثانيهما: خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب، تتساوى فيه روسيا مع الولايات المتحدة، وتصبح الروح «النِديّة»، هي المتحكم الأول والأخير، في طريقة توزيع النفوذ والمصالح بين الدول، أعضاء نادي أقوياء العالم، بعد انضمام روسيا إليه بالطبع.

وفي ضوء ما تقدم، نفهم أن المواجهات ذات الطبيعة الواحدة، لا يمكن أن تجري في معزل عن بعضها، لذلك؛ فمن المؤكد أن تؤثر المواجهة المسلحة بين روسيا والغرب ممثلا بأوكرانيا على الدور الروسي في القارة الإفريقية[٢]، بالشكل الذي يحملنا إلى محاولة للإجابة على تساؤلات حول أبرز معالم الدور الروسي في القارة الإفريقية من جهة، وكيف من الممكن أن يتأثر هذا الدور في ضوء الحرب الجارية، من جهة أخرى؟

نظرة على الدور الروسي في ضوء سياسة العودة إلى إفريقيا

بدأت بوادر سياسة «العودة إلى إفريقيا»[٣] في الظهور على أجندة السياسة الخارجية الروسية، بحلول عام ٢٠٠٠م، وتقوم تلك السياسة على ضرورة تدارك الخطأ الروسي الكبير، بمغادرة إفريقيا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م. واشتمل هذا المفهوم على محاور

عِدة؛ تُركز بشكل رئيس على مجالات التعاون التجاري والعسكري، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي أظهرته موسكو بالثروة المعدنية الثرية لدول القارة السمراء، التي تحتوي على مخزون وافر من معادن مثل؛ «المنجنيز، واليورانيوم، والكروم، والتيتانيوم، والبوكسيت، والذهب، والماس». ومن هذا المنطلق، فقد عملت روسيا على مدار سنوات على تعزيز أدوارها في القارة، على مختلف المحاور.

ومن الناحية التجارية، تمتلك روسيا قائمة طويلة من أسماء الدول الإفريقية، التي تجمعها بها مصالح تجارية متأصلة، وتشتمل هذه القائمة[٤] على «مصر، والمغرب، وموزمبيق، ونيجيريا، والسودان، وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا». ففي عام ٢٠٢٠م، احتلت مصر المرتبة ٢٦ من بين شركاء التجارة الخارجية لروسيا، بحجم تبادل تجاري بلغ ٤,٥٤ مليار دولار. بينما احتل المغرب المرتبة ٦٣ بين شركاء روسيا في التجارة الخارجية عن العام نفسه، بمعدل تبادل تجاري بلغ ١,٢ مليار دولار. فيما بلغ حجم التبادل التجاري مع موزمبيق ١٢٠,٧ مليون دولار لعام ٢٠٢٠م، ومع نيجيريا ٤٦١,٤ مليون دولار. فيما بلغ حجم التبادل التجاري الروسي مع السودان عن عام ٢٠٢٠ م، ٣٧٤,٤٩ مليون دولار، ومع إثيوبيا ٤٩,١ مليون دولار فقط.

وفيما يتعلق بالدور العسكري الروسي في القارة، فهو دور ينقسم في الأساس إلى ثلاثة محاور؛ أولاً: الدور الفاعل للشركات العسكرية الروسية الخاصة في دول القارة «فاجنر». ثانيًا: اتفاقيات التعاون العسكري مع دول إفريقية، بالإضافة إلى المواقع التي ترغب موسكو في إنشاء قواعد عسكرية خاصة بها في دول القارة. ثالثًا: صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، التي تجد لنفسها فرصا وافرة أمام سوق واعدة مثل إفريقيا، التي تعج بالنزاعات المسلحة.

وبالنسبة للمحور الأول؛ فيلاحظ كيف بات يُحتسب نشاط مجموعة «فاجنر»[٥] المسلحة، بأنه نقطة مضيئة في جبهة النجاحات الروسية في القارة، خاصة في السنوات الأخيرة؛ وهي المجموعة التي حظيت بالفعل بقدر عالٍ من الترحيب الإفريقي في كل من «مالي،[٦] وإفريقيا الوسطى[٧]، وبوركينا فاسو»، في مواجهة إخفاقٍ وتراجع للدور الأوروبي هناك. وحققت «فاجنر» كذلك انتشارا كبيرا في بقاع مختلفة من القارة، وبات لديها بالفعل نحو ٢٣ مكتبا في دول إفريقية،[٨] بالشكل الذي خدم النفوذ الروسي في مناطق الساحل والغرب الإفريقي، الثرية بالموارد والثروات المعدنية. علاوة على ذلك، فيُذكر أيضا حضورها النشط في ليبيا، بدءًا من عام ٢٠١٩م.

أما عن المحور الثاني؛ فنُشير إلى أن عام ٢٠٢١م، قد شهد توقيع اتفاقيتي تعاون عسكري مع نيجيريا وإثيوبيا. علاوة على الاتفاقية الشهيرة التي صدق عليها الرئيس الروسي، «فلاديمير بوتين»، في نوفمبر عام ٢٠٢٠م بخصوص إنشاء قاعدة بحرية روسية مطلة على البحر الأحمر في السودان، حيث كانت موسكو

تسعى بالأساس إلى منافسة الخطط الأمريكية،[٩] الرامية إلى تأسيس نقاط نفوذ في بقاع إستراتيجية بالقارة، مُطلة على البحر الأحمر، وفي خليج غينيا. غير أن هذه الاتفاقية تعثرت فيما بعد بسبب الاضطرابات الداخلية التي شهدها السودان، ولا يزال مصيرها مجهولا حتى الآن.

فيما يشير المحور الثالث؛ إلى أن صادرات الأسلحة الروسية إلى دول القارة الإفريقية، شكلت نسبة ١٨٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م، وفقا لتقديرات معهد ستوكهولم[١٠] الدولي لأبحاث السلام. ويُشار كذلك إلى أن روسيا سعت إلى ملء الفراغ الذي تتركه خلفها الولايات المتحدة في القارة، وبدون فرض ذات الشروط، التي عادة ما يفرضها الغرب قبل أي منحة أو تعاون من أي شكل، مع واحدة من الدول التي يُطلق عليها «دول العالم الثالث».

ومثال على ذلك؛ فعندما أعلنت شبكة رويترز، في يوليو عام ٢٠٢١م، أن نوابا أمريكيين أوقفوا صفقة مزمعة لبيع أسلحة إلى نيجيريا بقيمة مليار دولار، على خلفية اتهامات بانتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان، فقد تلا ذلك، خلال فترة لم تكد تتجاوز الشهر على الرفض الأمريكي، أن وقعت روسيا اتفاقًا[١١] مع إدارة الرئيس النيجيري، محمد بخاري، لتزويد قوات بلاده بالمعدات العسكرية المطلوبة، والتدريب، والتكنولوجيا. علاوة على ذلك، يبلغ إجمالي عدد الدول الإفريقية التي تشتري الأسلحة والمعدات من روسيا ما يفوق ٢٠ دولة، من ضمنها مِصر، التي بلغت نسبة وارداتها من الأسلحة الروسية عن عام ٢٠٢٠م، معدل ٤٤,٧٪ [١٢]من إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين.

كيف يتأثر الدور الروسي في إفريقيا بالحرب الروسية على أوكرانيا؟

ليس ثمة شك في وجود ارتباط وثيق بين الطريقة التي سيتأثر بها الدور الروسي في القارة الإفريقية من ناحية، ونتيجة الحرب في أوكرانيا من ناحية أخرى. غير أن نتيجة هذه الحرب، التي بدأت في أواخر فبراير، وما تزال مستمرة حتى الآن، تظل طيَّ الغموض، مع الأخذ بعين الحسبان ما ذهبت إليه آراء خبراء[١٣] ومسؤولين غربيين وأوكرانيين في أواخر العام الماضي، بخصوص هزيمة أوكرانيا الفورية والمؤكدة، عقب أي اجتياح روسي لأراضيها.

غير أن التوقعات، ليس من الضروري أن تنطبق على أرض الواقع، خاصة في ظل ظهور بوادر جديدة، ومعطيات تشير إلى أنه من المحتمل أن «بوتين»، وإن لم يكن سيخرج من حربه خاسرا، فهو على الأقل، ربما يكون انخرط بالفعل في صراع عسكري، سيطول أمده. وبناء عليه، نناقش فيما يلي الإجابة عن سؤال: كيف سيتأثر الدور الروسي في إفريقيا في حالة خسارة روسيا أو فوزها؟ وكيف سيتأثر في حالة استمرار الحرب لسنوات ممتدة، بدون نتيجة واضحة؟

في الحالة الأولى، فإن من المرجح أن فوز روسيا، سينتج عنه نظام عالمي جديد، يكون للغرب فيه اليد السفلى على كافة المستويات، وهو ما سيترتب عليه – بالتأكيد – توسع أكبر في النفوذ الروسي، ليس في إفريقيا فحسب، بل أيضا في آسيا، وكل البقاع والمجالات التي شهدت التنافس بين الجانبين. ومن ناحية أخرى، نجد أن خسارة روسيا في الحرب، قد يترتب عليها تآكل في المكتسبات والنجاحات، التي تمكنت موسكو من إحرازها خلال سنوات تنفيذ إستراتيجية العودة إلى إفريقيا برمتها.

والأسباب وراء هذا التآكل المحتمل ستكون كثيرة، ومن ضمنها اهتمام روسيا ببناء إمكانات اقتصادها، الذي سيخرج من الحرب متضررا بشكل لا لبس فيه، بالإضافة إلى مواجهتها للتحديات الداخلية الناشئة أمام القيادة التي جرت البلاد إلى حرب، سيكون الروس قد رأوا بالفعل أنهم لا ناقة لهم فيها ولا جمل؛ مثل الوظائف، والمعاشات، والعزلة الدولية، وارتفاع معدلات الفقر، وأسعار السلع والأدوية، وغيرها من التداعيات الداخلية، التي عادة ما ترتبط بالحروب، وأغلبها ظواهر بدأت بالفعل تصبح ملموسة أمام الجمهور الروسي في الوقت الراهن، والذي بات يشهد ارتفاعًا في أسعار السلع، وتناقصا واضحا في الأدوية والمعدات الطبية، فضلاً عن معدلات البطالة بين الروس، والتي ارتفعت بشكل تلقائي بعد مغادرة الشركات والعلامات التجارية الغربية للسوق الروسية، وغيرها.

وتقوم الحكومة الروسية، حاليا، بإصدار مراسيم متتالية، ووضع خطط لمجابهة كل هذه التداعيات. ومع ذلك، تظل هناك إجابة واحدة فقط عن سؤال: ماذا لو خسرت روسيا الحرب؟ هل ستقدر الحكومة حينها على مواجهة كل هذه التحديات في آن واحد؟! من المرجح أن الإجابة ستكون: لا؛ مما يترتب عليه أن يحدث تراجع في كفاءة الدور الروسي الخارجي، ليس فقط في إفريقيا، ولكن على مستوى أفرع السياسة الخارجية ككل.

وفيما يتعلق بالحالة الثانية؛ أي طول أمد النزاع، بمعنى يستوجب معه طرح السؤال المُلح، حول: ما هي تكلفة الحرب؟! نظرا لأنه ليس من الممكن أن توجد هناك حرب بلا تكلفة وآثار. لكن السؤال الأهم: كيف ستدفع موسكو التكلفة في إفريقيا في هذه الحالة؟!

من المؤكد أن صادرات موسكو من الأسلحة والمعدات العسكرية للدول الإفريقية، ستتأثر بشكل مباشر بسبب الحرب المستمرة على نطاق واسع، لا يشتمل على إقليم واحد فقط، مثلما كان الحال في دونباس، بدءًا من عام ٢٠١٤م، لكنها حرب شاملة مستمرة مع دولة تتلقى مساعدات عسكرية، وتدفقات غربية من الأسلحة التي تنهال على رأس كييف بشكل مستمر. إذاً، ستجد المصانع العسكرية الروسية نفسها وحيدة أمام معدلات طلب عالية من جهة، في مقابل تدفقات الأسلحة الغربية[١٤] التي تتشارك في إرسالها إلى أوكرانيا دول أوروبا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، التي باتت مصانعها العسكرية[١٥] بصدد زيادة إنتاجها من الأسلحة، للاستجابة لمتطلبات الحرب في أوكرانيا، مما يقود بالتبعية إلى استنتاج: كيف سيترتب

على ذلك تراجع روسيا عن القيام بدور فاعل، في كسر الهيمنة الغربية على سوق السلاح العالمي، ومساعدة دول كثيرة، من ضمنها دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على تنويع مصادر أسلحتها، بدون الحاجة إلى الخضوع للقيم الغربية. ونتيجة لذلك، ستكون روسيا قد تسببت في تعزيز وجود النظام العالمي أحادي القطب، بقيادة غربية.

وفي السياق نفسه، سيتأثر الوجود الروسي العسكري في صورة «فاجنر»؛ نظرا لأن الجيش الروسي بدأ يتعرض لاستنزاف بشري في الجبهة الأوكرانية. وهو الأمر الذي بدأ يحدث بالفعل، مع توارد تقارير إعلامية[١٦] بدأت في الظهور بالتزامن مع فترة الحرب، وكانت تشير إلى أن موسكو تقوم بالفعل بسحب العشرات من عناصر قوات «فاجنر»، وإعادة توزيعهم على بؤر الصراع في أوكرانيا.

ولأن ما حققته روسيا بالقوة في إفريقيا، فلن يكون من الممكن الاحتفاظ به إلا بالقوة نفسها، فإنه من الأجدر القول: إن أي انسحابات كبرى لـ «فاجنر» من دول إفريقية، سيخلف فراغات ستسارع قوى أخرى بملئها، بالشكل الذي سينتج عنه أيضًا تغيرات محورية في مجريات الصراع في هذه الدول، مثل ليبيا، أو مالي، من جهة، وفي طبيعة وحجم النفوذ الروسي هناك، من جهة أخرى.

وفيما يخص التبادل التجاري، فمن المنطقي أن تتجه روسيا بعد العُزلة المفروضة عليها من قبل الغرب، إلى توسيع التبادل التجاري مع كل الدول، «غير العدائية لها»، لمجابهة هذه العُزلة، مثل دول إفريقيا، غير أن السوق الإفريقية لن تنجح في تعويض روسيا عن صادراتها النفطية إلى أوروبا، نظرا لعوائق عدة، لكن من ناحية أخرى، سيترتب على طول أمد هذه الحرب، صعود مبيعات القمح الروسية إلى إفريقيا، بشكل يجعلها تعوض الخسائر المادية التي ستواجهها موسكو فيما يتعلق بتراجع مبيعاتها من السلاح للدول نفسها.

هوامش

(١) ديميتري سوسلوف، «لماذا عادت روسيا إلى إفريقيا؟ وكيف؟»، صحيفة كوميرسانت روسيا، (١٠، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://www.kommersant.ru/doc/5065335.

(٢) ديميتري سوسلوف، «إفريقيا: آفاق التنمية وتوصيات للسياسة الروسية»، المجلس الروسي للشؤون الدولية، (١٦، نوفمبر، ٢٠٢١م)، http://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/comments/afrika-perspektivy-razvitiya-i-rekomendatsii-dlya-politiki-rossii/.

(٣) داليا يسري، «روسيا وإفريقيا.. مسار العودة إلى القارة السمراء»، المرصد المصري، (٨، يوليو، ٢٠١٩م)، https://marsad.ecss.com.eg/2836/.

(٤) خانوف ميخائيل، «التركيز على إفريقيا.. حول الآفاق الاقتصادية للاتحاد الروسي في القارة الجنوبية»، وكالة تاس للأنباء، (١٧، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://tass.ru/opinions/12143295.

(5) Mustapha Dalaa and Halime Aksoy, "Russia's Wagner Group Reportedly Deployed in Africa," *Anadolu Agency*, March 5, 2021, https://www.aa.com.tr/en/world/russias-wagner-group-reportedly-deployed-in-africa/2165414.

(6) Jared Thompson, Catrina Doxsee and Joseph Bermudez, "Tracking the Arrival of Russia's Wagner Group in Mali," *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, February 2, 2022, https://www.csis.org/analysis/tracking-arrival-russias-wagner-group-mali.

(7) Pauline Bax, "Russia's Influence in the Central African Republic," *The International Crisis Group*, December 3, 2021, https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/central-african-republic/russias-influence-central-african-republic.

(٨) أحمد عسكر، «هل تؤثر الحرب الروسية- الأوكرانية على دور «فاجنر» في إفريقيا ؟»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٧، مارس، ٢٠٢٢م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17424.aspx.

(9) Elliot Smith, "Russia is Building its Military Influence in Africa, challenging U.S. and French Dominance," *CNBC*, September 13, 2021, https://www.cnbc.com/2021/09/13/russia-is-building-military-influence-in-africa-challenging-us-france.html.

(10) SIPRI, *SIPRI Fact Sheet: Trends in International Arms Transfers*, 2021 (Stockholm: SIPRI, 2022), https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fs_2203_at_2021.pdf.

(١١) «نيجيريا وروسيا توقعان اتفاقية تعاون عسكري»، صوت أمريكا، (٢٦، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://www.golosameriki.com/a/nigeria-russia-sign-military-cooperation-agreement/6016775.html.

(١٢) خانوف ميخائيل، «التركيز على إفريقيا.. حول الآفاق الاقتصادية للاتحاد الروسي في القارة الجنوبية»، وكالة تاس للأنباء، (١٧، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://tass.ru/opinions/12143295.

(١٣) «هل يستعد بوتين لشن هجوم جديد على أوكرانيا؟»، راديو سفابودا، (٦، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.radiosvoboda.org/a/chy-napade-rossiya--analityky/31189827.html.

(١٤) «المساعدات الغربية.. هل تقلب الطاولة على رأس روسيا في أوكرانيا؟» سكاي نيوز، (٢٤، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.skynewsarabia.com/world/1509999-المساعدات-الغربية-تقلب-الطاولة- روسيا-أوكرانيا؟.

(15) Joe Gould, "Pentagon Leaders to Meet Wednesday with Top Defense Contractors About Ukraine," *Defense News*, April 13, 2022, https://www.defensenews.com/industry/2022/04/12/pentagon-to-meet-wednesday-with-top-defense-contractors-about-ukraine/.

(16) Miriam Berger, "What is the Wagner Group, the Russian mercenary entity in Ukraine?", *Washington Post*, April 9, 2022, https://www.washingtonpost.com/world/2022/04/09/wagner-group-russia-uraine-mercenaries/.